التقرير السنوي للإسكوا لعام 2011

المحتويات

تمهيد

كان عام 2011 عام التحوّلات في المنطقة العربية. وصحيح أنّ من السابق لأوانه التكهن بمستقبل المنطقة العربية، إلا أنّ الأنظمة الاستبدادية قد أضعِفت، إذ اندفع المواطنون ليصنعوا مستقبلهم بأيديهم، فخلقوا زخماً جديداً على درب التغيير. وهذا الوضع الجديد يفتح آفاق الفرص أمام الشعوب العربية.

ونظراً إلى أنّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مؤسسة تعمل من أجل الخير العام في المنطقة، كان علينا أن نخضع نهجنا الإنمائي لتحوّلات على المستويين الإقليمي والمحلي. فالتحديات المتشعبة الماثلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني تستلزم نهجاً إنمائياً جديداً، يكون بطبيعته نهجاً متنوّع التخصصات ومتنوّع القطاعات. ومن هذه التحدّيات الضغوط الديمغرافية، والمخاطر البيئية، وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار عدم المساواة، وتفشّي الفقر الذي كثيراً ما تقع ضحيته المرأة، والبطالة المزمنة، وضعف مقوّمات الحكم، والصراعات الأهلية، وتسرّب تداعيات حالات الصراع والاحتلال التي تشهدها بعض البلدان إلى مختلف أنحاء المنطقة. فمن الضروري إذاً إيجاد نهج شامل يعالج التداخل بين النمو والتنمية، والاستدامة البيئية والإيكولوجية، وضعف أنظمة الحكم.

ويوثّق هذا التقرير السنوي الجهود والأنشطة التي نفّذتها اللجنة في إطار عملها من أجل تسهيل التكامل الإقليمي وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المنطقة.

وفي هذا السياق، بادرت اللجنة إلى التحضير لإطلاق ثلاث مطبوعات ستكون ثمرة مجهود فكري مشترك بين اللجنة والخبراء والباحثين في المنطقة، والهدف منها وضع خيارات بديلة للمسارات الإنمائية. وأملنا أن تسهم هذه الأعمال في فتح آفاق فكرية جديدة، وفي طرح وجهات نظر جديدة لبحث القضايا الناشئة وتحليلها من منظور موضوعي ومتعدد التخصصات.

وقد حرصت الإسكوا على الأخذ بتطلّعات الشباب والنساء في المنطقة، فنظّمت في العام الماضي سلسلة حلقات حوار ونقاش. وكان الهدف منها الوقوف على آراء القادة الشباب والناشطات في

المنطقة، فأسهمت بذلك في توضيح رؤية اللجنة ورسم نهجها الفكري وفي تعزيز موقعها في التصدّي للتحدّيات التي تواجه فئات واسعة من المجتمع.

وفي عام 2011، كان للإسكوا حضور فاعل ودور رائد في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، وقد عقدت سلسلة حلقات استشارية وأصدرت مجموعة مطبوعات حول هذا الموضوع. وقادت الإسكوا عملية التحضير للمؤتمر في المنطقة العربية، بالتعاون مع شركاء وجهات فاعلة من المنطقة يمثلون الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، والتنسيق في إطار المواضيع الرئيسية للمؤتمر. ونجحت التحضيرات في بناء موقف عربي موحّد حول أهداف المؤتمر ومواضيعه، ولا سيما حول الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي الجديد للتنمية المستدامة. ويسرّني أن أعلن أن البلدان الأعضاء في الإسكوا باتت على أثر التحضيرات في موقع قوي يتيح لها المشاركة في المؤتمر على أسس صلبة، بموقف يدعم الاقتصاد الأخضر الذي يلبي حاجات المنطقة من فرص العمل، والإنتاج النظيف، والحفاظ على الموارد الطبيعية القيّمة.

وبهدف تعزيز التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة في العمل الإنمائي، عقدت الإسكوا اجتماعين ضمن آلية التنسيق الإقليمي لبحث نموذج تنمية جديد للمنطقة العربية. وهذان الاجتماعان كانا ملتقًى ضمّ ممثلين عن جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية وعن منظمات إقليمية فاعلة في المنطقة مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ومناسبة بحث خلالها المشاركون التحديات الإنمائية الملحة في المنطقة، وتناولوا سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة والمعنية بالعمل الإنمائي.

ومع ظهور واقع جديد في المنطقة العربية، راجعت الإسكوا برنامج عملها، بما يتوافق مع الاحتياجات والقضايا الناشئة، وضمنته عناصر جديدة لتحسين القدرة على التحليل الاقتصادي ووضع النماذج الاقتصادية للتمكّن من تقديم المشورة في مجال السياسة العامة على أساس الأدلّة واقتراح مقاييس بديلة للنمو الشامل. ويهدف البرنامج الجديد إلى تعزيز حضور الإسكوا في المجالات ذات الأولوية، ومنها النمو المنصف والاستدامة، والتكامل الإقليمي، والصمود والحكم

السليم. وأرجو أن يكون في هذا التقرير مادة قيّمة تلقى فيها البلدان الأعضاء نموذجاً على فعالية عمل اللجنة ووقعه في مواكبة حاجاتها وخدمة صالحها.

وفي ظل الواقع الجديد الذي تشهده المنطقة، تضطلع الإسكوا ومنظومة الأمم المتحدة كلها بدور حاسم. فالمساهمات التي نقدمها لا غنى عنها للشعوب العربية والبلدان الأعضاء في الإسكوا في سعيها إلى إعادة تحديد أولوياتها الوطنية في النمو الشامل والمستدام، والحماية الاجتماعية الشاملة، والنهوض بالمرأة، والانتقال إلى الديمقراطية، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ.

في الختام، أتقدّم بالشكر إلى جميع موظفي الإسكوا على ما أبدوه من التزام وتفانٍ في العام الماضي، فبفضل ذلك استطاعت اللجنة التكيّف مع البيئة الجديدة، وأتطلّع إلى العمل معهم على مشاريع هامة ومبادرات جديدة في العام المقبل.

عامٌ غيّر المنطقة

منظومة الأمم المتحدة عموماً، والإسكوا خصوصاً، مدعوة إلى الاستماع إلى أصوات الشعوب العربية، وإلى بذل الجهود لفهم احتياجاتها وتلبيتها. واستجابة لهذه الدعوة، بادرت الإسكوا إلى تعديل الرؤية التي تستمدّ منها أولوياتها وترسم على أساسها أنشطتها، بحيث تركّز على الأولويات الجديدة، وراجعت الإستراتيجية المعتمدة في العمل الإنمائي بحيث تتلاءم مع الاحتياجات الطارئة، والنهج المتّبع في معالجة القضايا الإنمائية في المنطقة. ويحفل هذا التقرير بأمثلة على كيفيّة إعادة صياغة أولويّات اللجنة وبرامجها في عام 2011 للتكيّف مع الواقع الجديد والنهوض بالتحديات الناشئة.

الحالة السياسية

وضعت التغيّرات السياسيّة التي جلبها عام 2011 إلى المنطقة العربية القادة والمسؤولين الحكوميين وصانعي القرار والمجتمع الدولي أمام تحديات كثيرة. فقد أدّت الأنماط المزمنة من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلى إشعال فتيل حركة احتجاج قلّ نظيرها في مختلف أنحاء المنطقة. وكانت البداية مع بائع في الشارع في تونس، أحرق نفسه احتجاجاً على سوء المعاملة التي قاساها على يد شرطية محلية، فأطلق بذلك موجة من الانتفاضات الشعبية في المنطقة، أدّت إلى الإطاحة بأربعة أنظمة استبدادية في عام 2011. ومع الوقت، تحوّلت حركة الاحتجاج إلى حملات ومسيرات ومظاهرات لا تستكين. والمثير للإعجاب أنّ القوة التي وقفت وراء زخم هذه الأحداث من الشباب العرب، وقد بدأت أفعالهم التي ملؤها الثقة والعزيمة تستعيد الحق في بناء مستقبل المنطقة.

غير أنّ الآمال التي راجت بين الشعوب العربية في تحقيق إصلاحات فورية وبعيدة المدى وضعت الحكومات أمام تحديات كبيرة، إذ عليها تعزيز المؤسسات الشاملة للجميع، وترسيخ الثقافة الديمقراطية في المنطقة العربية، ومنع العودة إلى العنف، وتلبية التطلعات في الأجل القصير، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية كفيلة بتلبية متطلبات المنطقة الاجتماعية والاقتصادية، ولا مفرّ من التصدي لهذه التحديات.

ورغم النظرة المتفائلة إلى مستقبل المنطقة في عقب هذه التغيرات الديمقراطية، تسلك البلدان التي تمر حالياً في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية درباً وعراً، محفوفاً بخطر الانزلاق إلى العنف ثانية، أو حتى العودة إلى الاستبداد. فما زالت أشكال عدّة من الصراعات الداخلية متواصلة في البحرين، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وما زالت الصراعات دائرة بين السودان وجنوب السودان، وما زال احتلال فلسطين مستمراً بلا رادع.

الظروف الاقتصادية والاجتماعية

تشير التقديرات إلى أنّ الانتفاضات كلّفت المنطقة أكثر من 55 مليار دولار أمريكي. غير أنّ منطقة الإسكوا شهدت وضعاً اقتصادياً آخذاً في التحسن في عامي 2010 و2011 رغم التكاليف التي تكبّدتها، والتداعيات التي أصابتها من الأزمة المالية العالمية.

لقد قُدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بواقع 4,1 في المائة في عام 2010، ويتوقّع أن يبلغ 5,2 في عام 2011، وحقّقت بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام وازدياد مستويات الإنتاج، لكنّ الاقتصادات الأكثر تنوّعاً تعرّضت لصدمات قاسية بسبب الاضطرابات السياسية. ويتزايد ضغط الحركات الاجتماعية على الحكومات، مما يجعل التنبؤ بالأحداث وتداعياتها على الاقتصادات مهمّة صعبة.

وتعرّضت المنطقة لمعدّلات تضخّم متباينة في عام 2011، علماً أنّ متوسّط معدّل التضخم في المنطقة بلغ 5,7 في المائة ، ويتوقّع أن تسجّل بلدان مجلس التعاون الخليجي معدّل تضخّم قدره 4,1 في المائة في عام 2012، بينما تسجل الاقتصادات الأكثر تنوّعاً معدّلاً أعلى بكثير يصل إلى 9,7 في المائة.

وقد تسبّبت المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المتوقّعة، وحالات الإرباك في الأنظمة والقوانين في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبيّن التقديرات حدوث انخفاضٍ في مجموع هذا الاستثمار الوارد إلى منطقة الإسكوا بنحو 13 في المائة في عام 2011. وتبيّن دراسات عدّة وتقارير كثيرة أعدّتها الإسكوا تَركّز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالنفط في المنطقة، فتبقى بذلك

أقل البلدان نمواً بدون الحد الأدنى من الاستثمارات في قطاعين أساسيين للتنمية، وهما البنية الأساسية والزراعة.

وبالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تؤدّي تحويلات العاملين في الخارج دوراً مهماً في المنطقة العربية، إذ تشكّل حصّة من الناتج المحلي الإجمالي يجب توجيهها واستغلالها في الاستثمار المنتج. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي من المناطق العشر الأولى التي سجّلت أعلى نصيب للفرد من تحويلات المهاجرين الواردة في الفترة من 2001 إلى 2010.

ولا تزال البطالة المرتفعة مشكلة ملحّة. ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية، تتراوح بين 13 و52 في المائة، ولعلّ الافتقار إلى السياسات الاجتماعية الفاعلة، وارتفاع كلفة تأمين الأمومة على أصحاب العمل هما من الأسباب التي تحدّ من إمكانات تحسين حصّة المرأة في القوى العاملة. والجدير بالذكر أنّ ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي عائد إلى كثرة العاملات الأجنبيات في تلك البلدان. وعلى الرغم من صعوبة قياس العمل غير النظامي والعمالة الناقصة، يبدو من الجلي أنّ كثيراً من العمال ينخرطون في العمل غير النظامي، ولا تشملهم خطط الحماية الاجتماعية.

والبطالة الهيكلية هي عقبة مزمنة في المنطقة، متجذّرة في مناهج وأنظمة تربوية تزوّد المتخرجين الجدد بمهارات لا تتوافق مع المهارات التي يطلبها أصحاب العمل. وهذه الحواجز الهيكلية أسهمت في انتشار البطالة المزمنة في منطقة الإسكوا، وخاصة بطالة الشباب التي يبلغ معدّلها نصف معدّل البطالة في المنطقة تقريباً، ويتجاوز المتوسّط العالمي بكثير. واستمرار البطالة الهيكلية هو حصيلة حالة من التداخل والترابط بين برامج تعليمية تفتقر إلى التجديد وأسواق عمل تفتقر إلى المرونة.

وقد أظهرت مؤشرات الصحة تقدماً في مختلف بلدان المنطقة. غير أنّ هناك ارتباطاً بين مستوى دخل المواطنين، وأداء البلدان الأعضاء في مؤشرات الصحة. ويتجاوز الإنفاق الخاص على الصحة في المنطقة المتوسّط الخاص العالمي، أمّا الإنفاق العام على الصحة فيبقى دون المتوسط العالمي.

التحديات البيئية

تضمّ منطقة الإسكوا حالياً نحو 260 مليون نسمة، وتشهد خللاً متزايداً بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، وقد بلغت نسبة الاعتماد على استيراد الغذاء 50 في المائة في الأعوام الأخيرة. وألحق استنفاد الموارد الطبيعية، وتغيّر المناخ، والتدهور البيئي أضراراً جسيمة بالأمن الغذائي، خصوصاً في الأرياف. أمّا حصة الفرد من الموارد المائية فهي في حالة تراجع. وفي عام 2009، أصبحت عشرة بلدان من البلدان الأعضاء في الإسكوا دون مستوى الشح المائي، كما إن صعوبة الحصول على الخدمات المائية باستمرار تُحدث تأثيراً بالغاً على الأمن الغذائي، مما يؤثّر في أسعار الغذاء، ويزيد من تردّي الأوضاع الاقتصادية لسكان المدن والأرياف على حد سواء.

وحالات التدهور البيئي والإجهاد المائي في المنطقة العربية تؤدّي إلى حركة كثيفة من النزوح الداخلي تصل إلى حد يؤجّج التوتّر، ويذكي الصراعات (ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث اليوم في الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق).

أمّا عملية اجتثاث الفقر، فقد أصابها البطء نتيجة للوضع الاقتصادي والتدهور البيئي، ويعيش قرابة 40 في المائة من سكان المنطقة العربية تحت خط الفقر (المحدد بالعيش على 2,75 دولار في اليوم)، بل يُصنّف الكثير منهم دون هذا المستوى عند قياس الفقر بالعيش على 1,25 دولار في اليوم، وقد تفاقم خطر تدهور حال هذه المجموعة إلى الفقر المدقع في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة، كما أنّ السكان الفقراء هم أكثر تعرضاً لأضرار التدهور البيئي والشح المائي.

أمل والتزام متجدد

تزخر هذه الفترة الانتقالية السريعة بفرص جمّة لتحقيق تغيير في مجالات كثيرة يلبّي احتياجات الناس وأولوياتهم، كما تحمل أملاً متجدداً لترسيخ ثقافة ديمقراطية، وتحقيق النمو المستدام الشامل للجميع، وتوطيد أسس التكامل الإقليمي، وتحقيق العدالة للجميع. وفي جو التغيير والتحوّل هذا،

تلتزم الإسكوا بمناصرة النمو المنصف والاستدامة، وتعزيز التكامل الإقليمي والحكم السليم، والصمود في وجه التحديات الماثلة أمام مستقبل المنطقة.

من داخل الإسكوا

مهمّة الإسكوا هي دعم البلدان الأعضاء في تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة والشاملة للجميع. وفي هذا الإطار، تسعى اللجنة إلى إثراء صانعي القرار بالمعلومات التي يسترشدون بها في صياغة السياسات وتنفيذ الإستراتيجيات الاجتماعية الاقتصادية والقطاعية، وذلك استناداً إلى أبحاث معززة بالأدلة، كما تسعى إلى تشجيع الحوار المتعدد الأطراف وتبادل المعلومات وإفساح المجال أمام البلدان الأعضاء لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية بمواقف مشتركة.

والإسكوا هي منظمة تنظر إلى المستقبل، وتلتزم بدعم جهود البلدان الأعضاء في رسم مسارها نحو التنمية.

تخطيط البرامج

تشهد المنطقة العربية على أثر التحركات الأخيرة، فرصاً جديدة تبشّر بآفاق سياسية واجتماعية أرحب. وإزاء الواقع الجديد، انخرطت الإسكوا في عملية مكثفة من المشاورات الداخلية والخارجية لبحث السبل الكفيلة بانتهاز الفرص المقبلة وبالاستفادة من قدرات الإسكوا في رؤية شاملة تعبّر عن احتياجات البلدان الأعضاء ومواطنيها للأعوام الأربعة المقبلة (2012 – 2015).

ومن أهداف هذه المشاورات: (أ) وضع خطة عمل متوسطة المدى (2 – 4 أعوام) حتى عام 2015، بعد انقضاء المهلة المحدّدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) وضع إطار لعمل اللجنة يحقق المزيد من الفعالية في تناول الركائز الإستراتيجية الثلاثة المحدّدة للفترة المقبلة ضمن نهج متكامل؛ (جـــ) ترشيد عمليات التخطيط وضمان التوافق بين الأهداف الرئيسية المحدّدة في برنامج العمل، وأنشطة البرامج الفرعية ونواتجها ومقاييس الأداء؛ (د) تصميم البرامج الفرعية على نحو يوضح فعالية هذه البرامج في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الماثلة أمام المنطقة. وستسهّل هذه الرؤية المتجهة وجهة النتائج عملية تقييم دور الإسكوا على المستوى

الإقليمي، ومراجعته وقياس أثره، في نهج يؤدي إلى تعزيز تأثير الإسكوا وأنشطتها بالتركيز على تحقيق إنجازات يمكن قياسها.

الركائز الإستراتيجية

ستركّز الإسكوا عملها على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المنطقة. وفي إطار هذه الرؤية الجديدة، اعتمدت الإسكوا ثلاث ركائز إستراتيجية هي: (أ) النمو المنصف والاستدامة؛ (ب) التكامل الإقليمي؛ (جـــ) الحكم السليم والصمود. وهذه الركائز الإستراتيجية ستكون بمثابة مبادئ توجّه عمل الإسكوا في مبادرات تشمل قطاعات متعدّدة مثل بناء الشراكات، وإدارة المعرفة، والمساواة بين الجنسين.

وتعتمد الإسكوا حالياً نهجاً متكاملاً في التخطيط لضمان مساهمة برامجها الفرعية في كل ركيزة من الركائز الإستراتيجية الثلاث، وفي كل مجال من المجالات ذات الأولوية. وستسعى الإسكوا إلى تحقيق نواتج محددة مسبقاً وقابلة للقياس، وستدخل تغييرات تنسجم والأهداف المعلنة في كل برنامج من البرامج الفرعية.

برنامج التعاون الفني

تقدّم الإسكوا من خلال برنامج التعاون الفني لديها الدعم للبلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى صياغة وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات والبرامج الوطنية. وهذا البرنامج يموّل من ثلاثة مصادر مختلفة ومترابطة، هي البرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب التنمية، وموارد من خارج الميزانية. فموارد البرنامج العادي للتعاون الفني تستخدم لبناء قدرات الحكومات عن طريق الأفراد والمؤسسات على صياغة وتنفيذ سياسات لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، أمّا حساب التنمية، فهو برنامج لبناء القدرات تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية لخطة الأمم المتحدة للتنمية، ويموّل من الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة. أما الموارد من خارج الميزانية فتكمّل

موارد البرنامج العادي للتعاون الفني وحساب التنمية، وهي تُستقطب لصالح برامج ومشاريع مبتكرة معيّنة، تصمّم بهدف تحقيق نتائج محدّدة وتنفذ لدعم برنامج العمل العادي للجنة.

آلية التنسيق الإقليمي

التنسيق الإقليمي والتنسيق بين الوكالات هو تحدٍ وضرورة. والإسكوا بصفتها الجهة الداعية إلى اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي، نظمت اجتماعين في عام 2011، حضرهما ممثلون عن غالبية الهيئات التابعة للأمم المتحدة العاملة في المنطقة وعن جامعة الدول العربية، وكذلك ممثلون عن مؤسسات للتمويل إقليمية ودولية. وكان الاجتماعان ملتقى لجهات فاعلة رفيعة المستوى تناولت مبادرات التنمية الإقليمية، في إطار من الحوار والتفكير الجماعي في المسائل ذات الأولوية بهدف التوافق على أنشطة ومجالات للتعاون المثمر.

الإسكوا في الإعلام

المعلومات الموثوقة والحديثة عن الإسكوا متوفرة دائماً من دائرة الأمم المتحدة للإعلام، التي تغطي أنشطة اللجنة، وعملها، والرؤية التي تعتمدها، وذلك في مختلف أنحاء المنطقة. وهذه المعلومات توضع في متناول جمهور واسع من المطّلعين، والصحافيين، والمسؤولين الحكوميين، وصانعي القرار، والمشرّعين، وممثلي المجتمع المدني، والطلاب، والمدرّسين، والباحثين، وغيرهم.

وفي عام 2011، رعت الإسكوا 59 حدثاً في لبنان والمنطقة. وبُثّت نتائج اجتماعات الإسكوا وأنشطتها بانتظام عبر أكثر من عشر محطات تلفزيونية محلية وإقليمية. وعلى مدى العام، ظهر عدد من كبار المسؤولين في الإسكوا والمشاركين في أنشطتها في 90 مقابلة في الصحافة المرئية والمسموعة والمطبوعة. وقد بلغ مجموع الفقرات التي نشرت في الصحف والمجلات المحلية والإقليمية، وكذلك في المواقع الإلكترونية، عن الإسكوا أكثر من 700 فقرة، وقدمت النشرة الأسبوعية الصادرة عن الإسكوا، ومجلة Rio20 Times، وهي النشرة الإقليمية عن مؤتمر الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة، معلومات منتظمة للمؤسسات الحكومية وللمهتمين في البلدان الأعضاء في الإسكوا وفي أماكن أخرى من المنطقة والعالم.

الإدارة والموارد المالية للإسكوا في الفترة 2010-2011

تتصرف الإسكوا بمجموعة من الموارد البشرية والمالية، تموّلها الميزانية العادية للأمم المتحدة التي تقرّها الجمعية العامة للأمم المتحدة لبرنامج العمل العادي والأمن والسلامة، والبرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب التنمية. كما تتلقى مساهمات طوعية من جهات مانحة، تستخدمها لدعم تنفيذ أنشطة في مجال التعاون الفني وبناء القدرات.

وفي فترة السنتين 2010-2011، بلغت الأموال المتوفرة للإسكوا من مصادر عدة 97,9 مليون دولار أمريكي، ويبيّن الجدول 1 توزيع مصادر الموارد المتاحة.

الجدول 1- ميزانية الإسكوا لفترة السنتين 2010-2011 من مصادر مختلفة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	
الميزانية العادية	88 611,2
برنامج العمل العادي	65 086,7
الأمن والسلامة	14 589,0
البرنامج العادي للتعاون الفني	4 525,1
حساب التنمية	4 410,4
الموارد من المساهمات الطوعية	8 770,3
الموارد من حساب دعم البرنامج	475,5
المجموع	**97 856,9**

في إطار الميزانية العادية، يخصّص نصف الموارد المرصودة لبرنامج العمل المتخصص بمختلف فروعه، ويتوزّع الرصيد بين التوجيه التنفيذي والإدارة، وخدمات المعلومات، وأجهزة وضع السياسات، وإدارة البرامج، والخدمات الإدارية. وتبيّن الأشكال توزيع هذه الموارد.

الشكل 1- توزيع موارد الميزانية العادية للإسكوا لفترة السنتين 2010-2011 حسب المجالات الوظيفية (المجموع: 65,09 مليون دولار أمريكي)

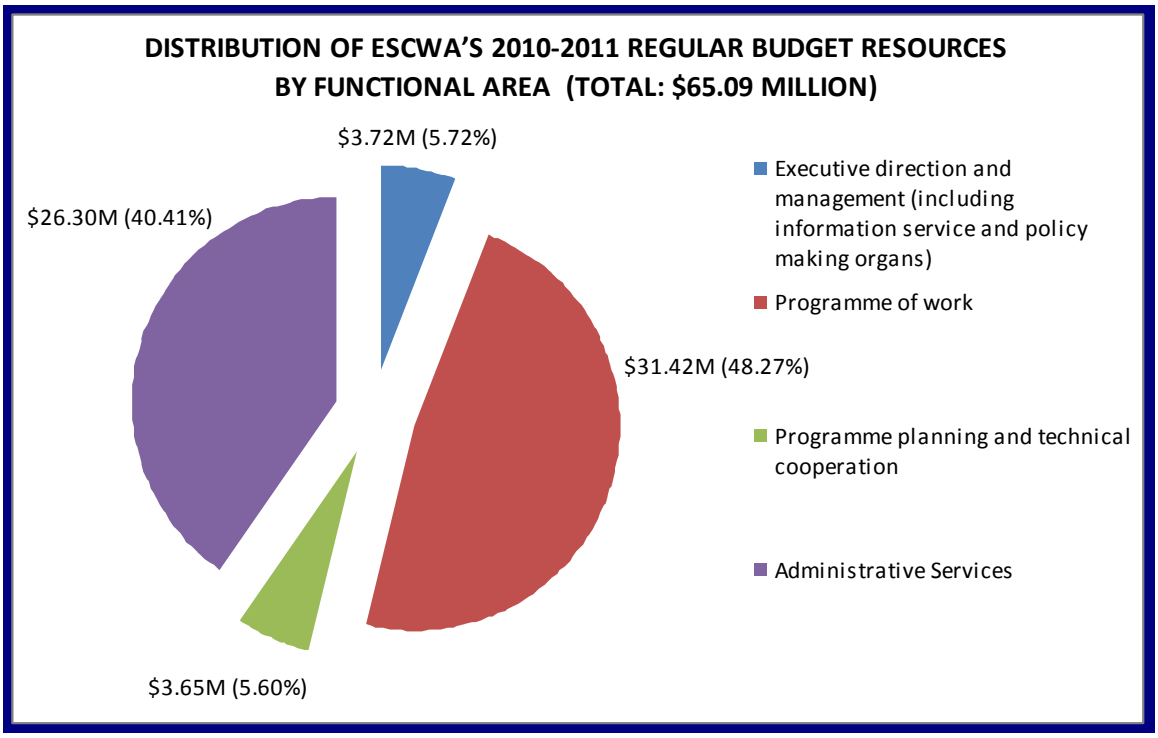

الإدارة والتنظيم على المستوى التنفيذي (بما في ذلك الخدمات الإعلامية وهيئات صنع السياسات)

برنامج العمل

تخطيط البرامج والتعاون الفني

الخدمات الإدارية

الشكل 2- توزيع موارد الإسكوا لفترة السنتين 2010-2011 حسب البرامج الفرعية (المجموع: 31,42 مليون دولار أمريكي)

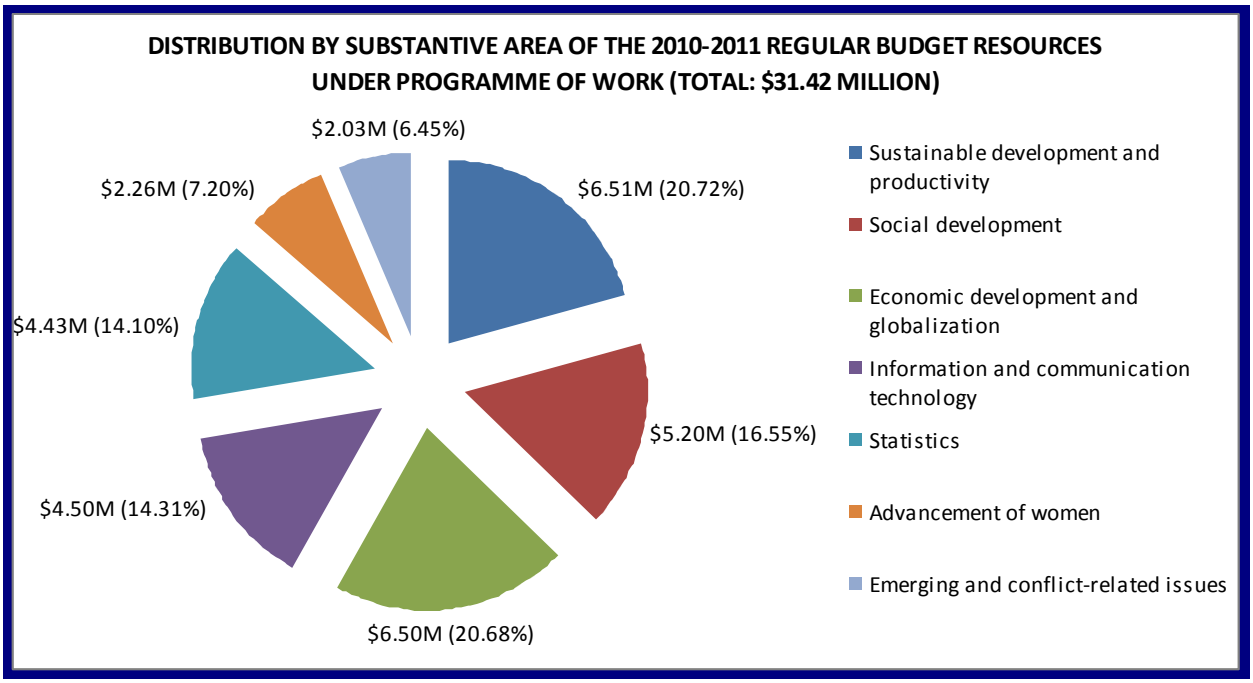

التنمية المستدامة والإنتاجية

التنمية الاجتماعية

التنمية الاقتصادية والعولمة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإحصاءات

النهوض بالمرأة

القضايا الناشئة والنزاعات

لقد خصصت الجمعية العامة أيضاً موارد في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب التنمية. وتستخدم الموارد المخصصة في إطار حساب التنمية لتمويل مشاريع متعددة السنوات لتعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المجالات ذات الأولوية المحددة في خطة الأمم المتحدة للتنمية.

أمّا بالنسبة إلى موازنة العامين 2010-2011، فقد بلغ إجمالي الموارد المتاحة تحت برنامج التعاون الفني العادي 4,53 مليون دولار أمريكي، واعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2011، أنفق 4,50 مليون دولار أمريكي على أنشطة التعاون الفني ودعم البلدان الأعضاء، وهذا يشكل تقريباً 100 في المائة من الموازنة.

الشكل 3- توزيع الموارد في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني حسب مجال العمل (المجموع: 4,53 مليون دولار أمريكي)

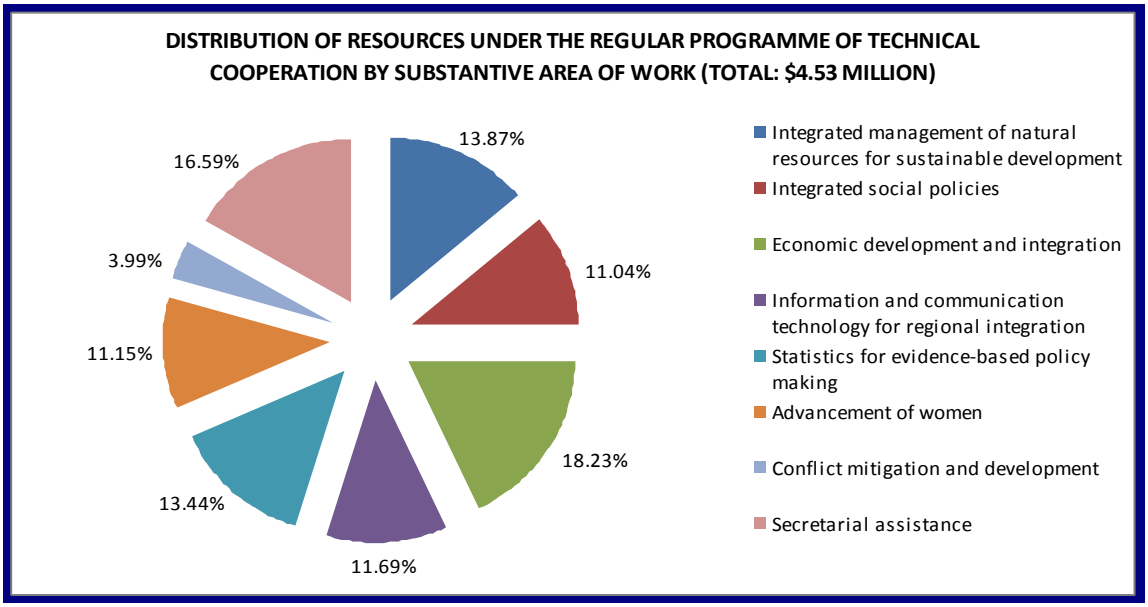

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

السياسات الاجتماعية المتكاملة

التنمية والتكامل الاقتصادي

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة

النهوض بالمرأة

تخفيف أثر النزاعات على التنمية

المساعدة المكتبية

هناك حالياً ثمانية مشاريع قيد التنفيذ في إطار حساب التنمية (الجدول 3)، وكان من المقرر إنجاز ثلاثة منها في عام 2011.

الجدول 3_ المشاريع قيد التنفيذ في إطار حساب التنمية مع الميزانية وتوزيع النفقات حتى عام 2011 (بالدولارات الأمريكية)

اسم المشروع	سنة إطلاق المشروع	سنة نهاية المشروع	الميزانية	النفقات حتى عام 2011
شبكات المعرفة من خلال نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة	2006	2011	970 000	959 530
تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والمؤشرات والحسابات البيئية دعماً للتقدم نحو تحقيق أهداف إنمائية متفق عليها دولياً في منطقة الإسكوا ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	2007	2011	602 000	592 972
التنمية البشرية بالمشاركة في بلدان ما بعد النزاع في منطقة الإسكوا	2009	2011	500 000	480 288
التنسيق الإقليمي للتشريعات السيبرانية من أجل تعزيز مجتمع المعرفة في العالم العربي	2009	2012	401 000	246 392
تعزيز القدرة على التفاوض بشأن المعاهدات الثنائية للاستثمار في منطقة الإسكوا	2010	2014	502 200	114 190
تعزيز قدرات صانعي السياسات في منطقة الإسكوا لصياغة سياسات وخطط عمل وطنية للشباب: الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب	2011	2013	379 000	13 000
بناء القدرات في مجال الحد من آثار تغيّر المناخ من أجل تخفيف حدة الفقر في غربي آسيا	2011	2013	547 200	24 413
تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في	2011	2014	509 000	25 626

الإسكوا في مجال إحصاءات الطاقة وميزان الطاقة				
تعزيز القدرات الوطنية في منطقة الإسكوا لتطوير قطاعات الإنتاج الأخضر	2012	2014	491 000	-
المجموع			**4 900 400**	**2 456 411**

بالإضافة إلى ذلك، هناك ستة مشاريع إقليمية وعالمية تقودها الإسكوا اعتُمدت في عام 2010 تحت الشريحتين السابعة والثامنة لحساب التنمية، وتبلغ القيمة الإجمالية المرصودة لها 2,9 مليون دولار أمريكي، وسيبدأ تنفيذ هذه المشاريع عند تسلّم الأموال من مقر الأمم المتحدة.

وفي ميزانية فترة السنتين 2010-2011، راجعت لجنة مشاريع الإسكوا 41 مشروعاً للتمويل من مصادر من خارج الميزانية وحساب التنمية، وخلال تلك الفترة، استطاعت الإسكوا بنجاح جذب مساهمات طوعية، محققة بذلك زيادة في الموارد المؤمنة من خارج الميزانية قدرها ثلاثة أضعاف، وقد تم تسلّمها خلال العامين 2008-2009، وكان المانحون الرئيسيون الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الدولي، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (الأردن)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجدول 5- المساهمات الطوعية الواردة في الفترة 2008-2011 (بالدولارات الأمريكية)	
2008	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	747 478
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	131 586
مؤسسة الملك فهد	116 613
جامعة صلاح الدين	53 084
برنامج الخليج العربي للتنمية	35 000
آخرون	53 127
المجموع لعام 2008	**1 136 888**
2009	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	827 144
مؤسسة الأوقاف وشؤون القُصَّر	125 000
صندوق الأمم المتحدة للمرأة	35 000
وزارة النقل اليمنية	19 983
هيئة تنمية المجتمع	19 210
آخرون	51 667
الإجمالي لعام 2009	**1 078 004**
الإجمالي لعامي 2008-2009	**2 214 892**
2010	
صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق	1 448 695
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	1 225 954
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	844 068
البنك الدولي	200 000
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	60 000
هيئة الأمم المتحدة للمرأة (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)	57 000
الإجمالي لعام 2010	**3 835 717**
2011	
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	2 591 625
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	783 577
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	544 929
البنك الدولي	300 000
وزارة التخطيط والتعاون الدولي (الأردن)	249 648
صندوق الأمم المتحدة للسكان	161 250
الجمعية العلمية الملكية في الأردن	99 948
المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	99 758
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	67 800
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	25 000
المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان	11 000

الإجمالي لعام 2011	**4 934 535**
الإجمالي للعامين 2010-2011	**8 770 252**

الإسكوا في العمل

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

لمحة عامة

النمو السكاني، ومتطلبات مواجهة انعدام الأمن الغذائي، وقلة الموارد المائية (أو الفجوة بين العرض والطلب)، وتغيّر المناخ، والأحداث الجوية الشديدة، والتوتر بسبب الموارد المائية المشتركة، كلها عوامل تضع منطقة الإسكوا في مواجهة تحديات جمة. وإزاء هذه التحديات، تُعتبر الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة أولوية وطنية، وقد أعربت البلدان الأعضاء في مناسبات عديدة عن اهتمامها في إجراء تقديرات تتناول أثر تغيّر المناخ على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل تحليل الأحداث الجوية الشديدة، كما أعربت عن اهتمامها بدعم الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ودعم القطاعات المنتجة، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتسعى شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا إلى تحقيق الإدارة المتكاملة المستدامة للموارد الطبيعية بالتركيز على المياه، والطاقة، وقطاعات الإنتاج. ومن المجالات التي تركّز عليها الشعبة أيضاً دمج إجراءات التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من أثره في الإستراتيجيات والخطط القطاعية، وتعزيز التعاون الإقليمي بهدف تحقيق الفعالية في إدارة الموارد الطبيعية للمنطقة، ولا سيّما الموارد المائية المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية في هذا الإطار.

وتدعم شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف المعني بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتستخدم أفضل الممارسات والطرق لتحسين الزراعة المستدامة والتنمية الريفية لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام التكنولوجيا الملائمة والقليلة الكلفة والسليمة بيئياً، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية مع التركيز على التحديات الناجمة عن المياه والطاقة وتغيّر المناخ.

وفي إطار التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) قادت الإسكوا التحضيرات للمؤتمر في المنطقة العربية. ومؤتمر ريو +20 هو حدث عالمي مهم يقيّم التقدم الذي أحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، ورصد الثغرات التي تعتري تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، كما سيتطرّق المؤتمر إلى التحديات الجديدة والناشئة، وسيسهم في تجديد الالتزام السياسي الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.

الأنشطة والإنجازات

تحقيق موقف عربي منسّق نحو جدول أعمال مؤتمر ريو +20

قادت الإسكوا، بالتعاون التام مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة مشاورات شارك فيها ممثلون عن الوزارات، ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات الرئيسية، ومؤسسات القطاع الخاص، وكان الهدف منها مناقشة الأهداف والمواضيع والقضايا المطروحة في مؤتمر ريو +20. وقد أعدّت لأغراض هذه المشاورات مجموعة من الدراسات المتخصصة، منها دراسة مرجعية حول الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المفهوم العام والخيارات المتاحة. وتصدر عن الإسكوا كل شهرين نشرة إخبارية حول ريو +20 (Rio20 Times)، كما خصصت موقعاً إلكترونياً للمؤتمر، يقدّم لجميع المهتمين بالموضوع آخر التطورات في التحضير للمؤتمر على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية. وقد حرصت الإسكوا، من خلال الاجتماعات الإقليمية التي عقدتها تحضيراً للمؤتمر، على التعبير عن اهتمامات الجهات المعنية وتجسيدها في موقف عربي منسّق بشأن أهداف مؤتمر ريو +20 وموضوعاته.

واستمدّت العملية التشاورية توجهاتها ونتائجها من مصدرين رئيسيين هما استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، والاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد حضر ممثلو الحكومات، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجموعات الرئيسية الاجتماع التحضيري العربي الإقليمي لمؤتمر ريو +20 (القاهرة، 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، وصدر عنه إعلان مشترك يعبّر عن موقف عربي منسّق بشأن جدول أعمال مؤتمر ريو +20، ويتضمّن إعادة تأكيد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة. وأقرّ الإعلان مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في كانون الأول/ ديسمبر 2011،

ورُفع إلى مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو +20 الكائن في نيويورك لينظر فيه ضمن الوثيقة الرئيسية لمؤتمر ريو +20.

الاقتصاد الأخضر

من المجالات الرئيسية التي سيركّز عليها مؤتمر ريو +20 الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ووفقاً لتقرير الإسكوا عن فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة وإنتاج واستهلاك السلع والخدمات البيئية في بلدان مختارة في منطقة الإسكوا، تحمل السلع والخدمات البيئية وفرص الأعمال المرتبطة بها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة فوائد جمة لاقتصادات البلدان الأعضاء في الإسكوا، إذ تسهم في خلق فرص العمل للشباب المتعلمين. وقد شجعت الإسكوا بصورة دؤوبة، من خلال مجموعة من الأنشطة، تحقيق انتقال عادل ومفيد إلى الاقتصاد الأخضر، كما تم تطوير قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد إستراتيجيات فعالة في مجال الوظائف الخضراء وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية خلال منتدى تعلّم الوظائف الخضراء (تورينو 4-22 نيسان/أبريل 2011)، وورشة العمل المعنية بانطلاق الوظائف الخضراء في الدول العربية: دراسة حالة لبنان (بيروت 28-29 أيلول/سبتمبر 2011). وقد تم خلال ذلك تقديم بحث عن التصنيع المحلي للأدوات المولّدة للكهرباء من الطاقة الشمسية والهواء: القدرات والتوقعات في المنطقة العربية، مع العلم أنّ استضافة المؤتمر تمّت بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشركاء آخرين، وبحث المؤتمر في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة التي يجلبها اعتماد سياسات وتقنيات الصناعة الخضراء، وصدرت عن المؤتمر مسودة برنامج عمل لتطوير الصناعات الخضراء للأعوام 2012-2014، كما شاركت الإسكوا في حلقة حوار حول الوظائف الخضراء نُظّمت ضمن مؤتمر الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر، وهو المؤتمر الذي عقده المنتدى العربي للبيئة والتنمية (بيروت، 27-28 تشرين الأول/أكتوبر 2011).

سبل العيش المستدامة والتنمية الريفية

لتشجيع سبل العيش المستدامة والتنمية الريفية، درست الإسكوا تطبيق نهج سبل العيش المستدامة من خلال وضع ونشر دليل عملي هو دليل تطبيق نهج سبل العيش المستدامة في منطقة الإسكوا، كما كانت فرص تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والقيود عليها، موضوع ورقة حول نهج لتحقيق التنمية الريفية في منطقة الإسكوا: تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخدمات البنية الأساسية، واقترحت الورقة بعض السبل التي يمكن من خلالها دمج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريفية في إستراتيجيات التنمية الريفية. وأخيراً، شجّعت الإسكوا اعتماد مقاييس طوعية للاستدامة لها القدرة على تسهيل سبل وصول المنتجات الزراعية من المنطقة العربية إلى السوق وزيادة حصتها، وفي الوقت نفسه حماية المصادر المائية، فهي شحيحة، وثمينة، ومهمة إستراتيجياً.

نهج لتشجيع الحد من الانبعاثات في قطاع النقل

قطاع النقل هو من القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، وأحد أهم القطاعات ضمن إطار تدابير الحد من أضرار تغيّر المناخ. وبهدف التوعية بهذا الموضوع، وتشجيع تبادل المعرفة في القضايا العلمية والتكنولوجية والممارسات الفضلى في قطاع النقل، نشرت الإسكوا السياسات والتدابير للترويج للاستخدام المستدام للطاقة في قطاع النقل في منطقة الإسكوا، كما عقدت الإسكوا اجتماع فريق الخبراء حول الحد من الانبعاثات في قطاع النقل (بيروت، 5-6 تموز/يوليو 2011)، وذلك بالتعاون مع مركز الغاز التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وفي الاجتماع، عرض المشاركون أهم خصائص الانبعاثات من قطاع النقل، كما بحثوا أثرها في تغيّر المناخ.

المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ في موارد المياه وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

آثار تغيّر المناخ في موارد المياه العذبة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي من الهواجس الكبرى التي تشغل البلدان الأعضاء في الإسكوا. ومن الضروري إجراء عمليات تقييم لتحديد الآثار المتوقعة لتغيّر المناخ في موارد المياه وتحديد حجمها، ومدى انعكاسها على قطاعات اجتماعية واقتصادية رئيسية مثل الزراعة، والتنمية الاقتصادية، والبيئة، والصحة، والمستوطنات

البشرية. وبالتعاون مع مجموعة من الشركاء الدوليين، تنفذ الإسكوا مشروعاً تموّله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وهو يُعنى بالمبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ على موارد المياه وتداعياتها على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.

ولتحقيق تلك الغاية، استضافت الإسكوا الاجتماع التحضيري الأوّل للمبادرة الإقليمية لبحث الإطار المنهجي للتقييم المتكامل، وتحديد الاحتياجات من البيانات، ووضع الإستراتيجية اللازمة لجمع البيانات (بيروت، أيار/مايو 2011). أما الاجتماع الثالث لفريق الخبراء حول تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة العربية (بيروت، 6-7 تموز/يوليو 2011) فقد عقد لبحث الإطار المنهجي لتقييم آثار تغيّر المناخ، في حين عُقد الاجتماع التحضيري الثاني للمبادرة الإقليمية بالتزامن مع اجتماع فريق الخبراء بمشاركة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي وشركاء آخرين في المشروع. وأعدّت الإسكوا وثيقة معلومات أساسية بعنوان تقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية: إطار منهجي لتقييم متكامل. وقد استعرضت الوثيقة الأدوات المناخية وأدوات النمذجة، وبيّنت الإطار المنهجي لتحقيق التكامل بين نماذج تقييم التأثير وأدوات تقييم قابلية التأثر.

وعُدّل المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2011 ليشمل تحليل الفيضانات، وحالات الجفاف، والأحداث الجوية الشديدة في المنطقة. ويُفترض أن تكون نتيجة المبادرة الإقليمية أساساً مشتركاً للبلدان الأعضاء لمواجهة تغيّر المناخ وتناول أثره على الموارد المائية، وأساساً للحوار، وتحديد الأولويات، وصياغة السياسات المعنية بالتأقلم مع تغيّر المناخ.

الموارد المائية المشتركة

لتعزيز قدرة البلدان العربية في إدارة الموارد المائية المشتركة، أعدّت الإسكوا تقرير الإسكوا عن المياه والتنمية، العدد الرابع: القدرات الوطنية لإدارة الموارد المائية المشتركة في البلدان الأعضاء. وتضمّن التقرير نبذة عن حالة الموارد المائية المشتركة الجوفية والسطحية في المنطقة، وتناول ما يتصل بالمياه من تحديات ومخاطر، واستعرض إجراءات المعالجة التي

اتخذتها البلدان الأعضاء في الإسكوا، كما بحث في الصكوك القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة بما في ذلك الإطار القانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية.

الإطار القانوني للمياه المشتركة

تنخرط الإسكوا في إعداد مسودة إطار قانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية. وبالتعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، نظمت الإسكوا اجتماعاً تشاورياً لتطوير إطار قانوني للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية (بيروت، 24-26 أيار/مايو 2011)، واتفق المشاركون على مسودة إطار قانوني ورفعوها إلى المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثالثة لمراجعتها. وقد نقّح المجلس الوزاري الإطار القانوني بحيث يركّز على الموارد المائية الجوفية المشتركة فقط، وتواصلت العملية في الاجتماع التشاوري الحكومي الثاني (بيروت، 13-14 كانون الأول/ديسمبر 2011) الذي درس التنقيحات والتوصيات والقرارات التي اعتمدها المجلس الوزاري العربي للمياه، وتمّ التوصّل في الاجتماع إلى اتفاق على إطار قانوني منقح وجديد، وستُقدّم مسوّدته إلى المجلس الوزاري العربي للمياه في عام 2012.

قائمة جرد المياه المشتركة

تجري الأمم المتحدة الجرد الأول لموارد المياه السطحية والجوفية في غربي آسيا بطريقة منهجية وموحدة، وذلك بالتعاون بين الإسكوا والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، وتشمل قائمة الجرد خرائط وأوصافاً مفصلة للأحواض لأكثر من 30 حوض مياه جوفية وسطحية مشتركاً، وتغطي منطقة غربي آسيا في حدودها الجغرافية. والجدير بالذكر أنّ الأهداف المنشودة من هذا المشروع هي: (أ) توثيق حالة الموارد المائية المشتركة واستخدامها؛ (ب) تحسين قاعدة المعرفة بتسهيل الوصول إلى المعلومات حول موارد المياه المشتركة؛ (جـ) توسيع الاطّلاع لدى صانعي القرار والخبراء والعامة؛ (د) تشجيع المناقشة التي تتسم بالدراية في البلدان المتشاطئة وفيما بينها؛ (هـ) دعم المحاولات الإقليمية لتشجيع الحوار وتوثيق التعاون في مجال الموارد المائية المشتركة.

مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية

أحرزت بلدان كثيرة في منطقة الإسكوا تقدماً كبيراً نحو تحقيق الغاية جيم من الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، المعنية بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015. غير أنّ مؤشرات هذه الغاية لا تعبّر عن خصوصيات المنطقة بدقة. وبناءً على طلب المجلس الوزاري العربي للمياه، وضعت الإسكوا مؤشرات خاصة صُممت لقياس استمرارية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وجودتها في المنطقة بمزيد من الدقة. وفي إطار هذه المبادرة، سيجري تطوير آلية إقليمية لرصد الوصول إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والإبلاغ عنه في المنطقة العربية بالشراكة مع الجمعية العربية لمرافق المياه، وكذلك بالتعاون مع منظمات أخرى، كما تم التوصل إلى اتفاقية تمويل بين الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2011 لتنفيذ مبادرة أهداف الألفية على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة. ومن المتوقّع أن تحسّن خطة الرصد والإبلاغ الجديدة تقدّم المنطقة نحو تحقيق هذه الغاية.

وقدّمت الإسكوا عرضاً عن الدروس المستفادة في إدارة المياه والتحديات التي لا تزال ماثلة على هذا الصعيد في غربي آسيا في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمياه في الاقتصاد الأخضر في الواقع: نحو مؤتمر ريو +20 (سرقسطة، إسبانيا، 3-5 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، وركّز العرض على مدى مساهمة التقدّم نحو تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمياه والصرف الصحي في تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

جمع المياه في السودان

يعاني الكثير من المناطق القاحلة وشبه القاحلة في السودان من قلّة إمدادات المياه وشحها. ولمعالجة هذا الوضع، بدأت الحكومة تخصّص مواقع إضافية لجمع المياه، وطلبت الدعم من الإسكوا لهذا الغرض. وعلى مدى سنة كاملة (2010-2011)، آزرت الإسكوا وزارة الري والموارد المائية في السودان بطرق شتى، فبعد إجراء استعراض أولي للنهج الفني الذي تعتمده الوزارة، قدّمت الإسكوا الإرشادات والاقتراحات والمعلومات استناداً إلى مشاريع مماثلة في أماكن

قاحلة أخرى، كما نظّمت مجموعة من الأنشطة التدريبية لطاقم الوزارة على استخدام أحدث التقنيات العلمية والإجراءات المتّبعة في تقييم المواقع التي يمكن أن تكون أحواضاً تجريبية لجمع المياه. وبفضل تلك المساعدة، حصلت وزارة الري والموارد المائية على تحليل شامل للبيانات الهيدرولوجية والبيانات المرتبطة بعلم الطقس، وأصبحت تملك المعطيات اللازمة لتحديد المواقع الفضلى لأحواض جمع المياه.

تحلية المياه في عُمان

ينتشر استخدام تقنية التناضح العكسي لتحلية مياه الشرب في جميع أنحاء المنطقة. ورغم الحسنات التي تتميز بها هذه التقنية، تبقى قدرتها محدودة على إزالة مادة البورون من المياه. ولتحقيق الامتثال للمعايير العالمية التي تحدّد مقدار مادة البورون في مياه الشرب، لا بدّ من إخضاع هذه المياه لمعالجة إضافية مرتفعة الكلفة. وضمن إطار التعاون الفني الذي تقدمه الإسكوا إلى البلدان الأعضاء، طلبت الهيئة العامة للكهرباء والمياه في عُمان المساعدة في مراجعة النسب المسموح بها لمادة البورون في مياه الشرب.

وتلبيةً لهذا الطلب، أجرت الإسكوا دراسة تناولت فيها الأضرار التي تصيب الصحة من جراء ابتلاع مادة البورون، وإزالتها في محطات تحلية المياه التي تستخدم تقنية التناضح العكسي، وتضمنت مقارنة لمقادير وجود هذه المادة في مياه الشرب بالمقاييس العالمية والإقليمية. واستناداً إلى نتائج الدراسة، أوصت الإسكوا الهيئة العامة للكهرباء والمياه بالسماح بنسب أعلى لتركيز مادة البورون في مياه الشرب، وهذه النتائج مثبتة في آخر طبعة للمبادئ التوجيهية بشأن جودة مياه الشرب الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وهي توصي بالسماح بمستويات أعلى من مادة البورون في مياه الشرب. وقدّمت الإسكوا نتائج هذه الدراسة إلى أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، وشجعت البحث في النتائج، كما بدأت الهيئة العامة للكهرباء والمياه استناداً إلى هذه النتائج باتخاذ إجراءات لتعديل المبادئ التوجيهية الوطنية لتحديد كمية البورون في مياه الشرب. وهذا التوجّه الجديد سيزيد من جدوى تقنية التناضح العكسي المستخدمة في تحلية المياه في عُمان. كما ستستفيد بلدان أخرى تواجه المشكلة ذاتها من الدراسة التي أثبتت أنّ أنشطة التعاون الفني التي تنفذ على الصعيد الوطني تأتي بفوائد على المنطقة بأسرها.

نظرة مستقبلية

ستواصل الإسكوا تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء، والعمل معها للتحضير لمؤتمر ريو +20 في المنطقة العربية. ولذلك، تحرص اللجنة على توسيع نشاطها على مستوى المنطقة وبلدانها. وستعدّ مسحاً للأنشطة الإقليمية، وترصد التغيّرات على صعيد السياسة العامة، على ضوء أهداف مؤتمر ريو +20. وهذه المبادرة ستكون وسيلة لرصد التقدم نحو بناء الاقتصاد الأخضر، ولإبراز قصص النجاح، والدروس المستفادة في المنطقة العربية. والمشاريع الميدانية في مجال الإنتاج الأخضر والتكنولوجيا النظيفة هي الأداة لتفعيل بعض خيارات السياسة العامة التي ستحدّد في مؤتمر ريو +20.

ولتنفيذ التعديلات الحديثة على المشروع الذي تموّله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي حول تقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، ستجري الإسكوا دراسات حالة على مستوى الأحواض المائية لدعم تحليل الأحداث الجوية الشديدة، وستساعد البلدان الأعضاء على بناء قواعد بيانات حديثة عن الخسائر التي تنجم عن الكوارث.

ولتشجيع سبل العيش في الأرياف في المنطقة العربية، ستبحث الإسكوا في إمكانية تخضير سلاسل القيمة الزراعية التي تربط بين الاستهلاك الحضري، والإنتاج الريفي، وستستفيد البلدان الأعضاء من تحسين الوصول إلى المعلومات حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، كما ستعمل الإسكوا بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة لتحقيق تلك النتيجة.

فالتخفيف من آثار تغيّر المناخ ومن حدة الفقر، هما من الأهداف الرئيسية في غربي آسيا. وهذان الهدفان سيكونان موضوع ورشة عمل للتدريب وتطوير المهارات حول زيادة استخدام الطاقة المتجددة في الأرياف في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وهذه الورشة تُنظّم بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ويشارك فيها واضعو السياسات، وسيكون من نتائجها برنامج لبناء القدرات العملية والمستدامة للمساعدة في نشر تطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة،

وتهدف أيضاً إلى جذب المستثمرين المحتملين لإطلاق نواة الشركات الصغيرة لتشجيع تطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة التي قد تحفّز التنمية في الأرياف.

التنمية الاجتماعية

نبذة عامة

كان عام 2011 عام التحوّل في مسار التنمية الاجتماعية في المنطقة، فالثورات الشعبية التي اجتاحت البلدان العربية يمكن تلخيصها عموماً بأنها نضال من أجل الحقوق، والحريات، والعدالة الاجتماعية، كما أبرزت هذه الثورات مجموعة من التحديات الاجتماعية الرئيسية أمام برنامج التنمية الإقليمي، ومنها قلّة مشاركة الشباب والنساء والإقصاء الاجتماعي لهاتين الفئتين، والبطالة، والنمو غير المنصف، وقلة الحماية الاجتماعية، وضعف مقوّمات الحكم. وتتباين البلدان في منطقة الإسكوا من حيث حجم هذه التحديات وخطورتها، بيد أنّ الثورات أظهرت أنّ المواطنين في مختلف أنحاء المنطقة سيناضلون في سبيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المستقبل، ولا عودة إلى نماذج الحكم والتنمية التي سادت في الكثير من البلدان قبل عام 2011.

ومن المطالب الرئيسية للثورات التي اندلعت في بلدان عربية عدة في عام 2011 كان مطلب المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد طوّرت الإسكوا في الأعوام الماضية نهجاً في المشاركة يقوم على أركان منها إشراك المجتمع المدني، وتشجيع الشباب، ودمج المجتمعات المحلية المهمّشة، وتعمل الإسكوا على تعميم هذا النهج من خلال تنفيذ برامج بناء القدرات لمساعدة المجتمعات التي تمر في مرحلة الانتقال.

والإسكوا، بحكم ما لها من تاريخ طويل في البحث الاجتماعي، وفي التحليل والتعاون الفني، كانت مستعدّة للاستجابة السريعة لقضايا التنمية الاجتماعية التي ظهرت إبان الثورات. وشعبة التنمية الاجتماعية تقدّم الدعم إلى البلدان الأعضاء في صياغة، وتنفيذ، ورصد السياسات والإستراتيجيات الاجتماعية، المصممة لضمان التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة للجميع، وقد واصلت الشعبة التركيز على الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل الفقراء، والعاطلين عن العمل، والشباب، والمسنين، وأصحاب الإعاقات، والمهاجرين الدوليين، كما ركّزت شعبة التنمية الاجتماعية على نهج المشاركة في التنمية الذي يدعو إلى الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني في صياغة السياسة العامة، وتنفيذها، ومراقبتها.

والأهداف الرئيسية لشعبة التنمية الاجتماعية هي: (أ) دعم التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء؛ (ب) إفساح المجال لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي؛ (جـ) تقديم المساعدة الفنية بناءً على طلب البلدان الأعضاء؛ (د) زيادة التفاعل في مجال التنمية الاجتماعية بين غربي آسيا والمناطق الأخرى في العالم. وفي عام 2011، عملت الشعبة على تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة المعيارية وأنشطة التعاون الفني، قدّمت الشعبة من خلالها مساهمات حاسمة في تحقيق الأهداف الرئيسية للإسكوا، وكذلك الركائز الإستراتيجية، في مجالات النمو والاستدامة، والتكامل الإقليمي، والحكم السليم والصمود.

الأنشطة والإنجازات

مواجهة تحديات التنمية المنصفة الشاملة للجميع

كانت التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المنطقة بمثابة تأكيد على الحاجة إلى سياسات إنمائية متكاملة وشاملة للجميع لضمان وضع الفئات الضعيفة في صلب أهداف التنمية، واحترام حقوقها، والإصغاء إلى مخاوفها ومعالجتها.

البطالة

بعد عقود من الإصلاحات التي ركّزت على السوق، تواجه منطقة الإسكوا تحديات أساسية في تحقيق تنمية منصفة وشاملة للجميع ومستدامة. وقد افتُرض أنّ التثبيت الاقتصادي التنازلي، وإعادة الهيكلة، وتحرير الأسواق، والخصخصة ستؤدي حتماً إلى اقتصادات أكثر تنوعاً وأكثر قدرة على المنافسة، اقتصادات شاملة للجميع. غير أنّ هذا الافتراض لم يتحوّل إلى واقع، وبقيت التحديات الإنمائية كثيرة، وأبرزها ارتفاع معدّل البطالة.

وقد نشرت الإسكوا العدد الرابع من تقرير السياسة الاجتماعية المتكاملة، حول أسواق العمل وسياسة أسواق العمل في منطقة الإسكوا، وفيه إحصاءات سوق العمل التي جُمعت بالتعاون

الوثيق مع البلدان الأعضاء، وتحليل لإدارة أسواق العمل، وسياسات أسواق العمل الفاعلة. وتناول التقرير أيضاً الأوجه المتصلة بالعمل من السياسة الاقتصادية، وأسباب وتداعيات تدني نسب المشاركة في سوق العمل. وخلص التقرير إلى أنّ سياسات أسواق العمل في البلدان الأعضاء بحاجة إلى نهج أوسع للحدّ من الفصل والتجزئة في أسواق العمل وأنظمة الضمان الاجتماعي، وإلى خطط وسياسات تنمية وطنية أكثر شمولاً تعتمدها البلدان الأعضاء للتعامل مع التحديات التي تواجهها في مجال التشغيل.

تقليص الفوارق الحضرية

تمرّ البلدان في منطقة الإسكوا في مرحلة توسّع عمراني سريع، ومن المتوقّع أن يزداد عدد سكان المدن من 54 في المائة في عام 2010 إلى 72 في المائة في عام 2050. وفي سياق المناقشات العالمية والإقليمية الدائرة حول تحديات التوسّع العمراني السريع، وإزاء متطلّبات التنمية الحضرية الشاملة للجميع، نشرت الإسكوا تقريراً حول تقليص الفوارق الحضرية في منطقة الإسكوا: نحو إنشاء مدن للجميع. وركّز التقرير على الدور الحيوي للتخطيط المكاني والإدارة المكانية لتحقيق أهداف اجتماعية أوسع نطاقاً، تشمل معالجة الأسباب الجذرية للفقر، وعدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي، كما أكّد أنّ الإرادة السياسية، والالتزام القوي بأهداف التنمية الشاملة للجميع، والتكوين المؤسسي الفاعل، إنما هي عوامل لا غنى عنها لضمان اتخاذ إجراءات مكانية فعّالة يكون لها أثر إيجابي في حياة سكان المدن، ولا سيّما الفئات ذات الدخل المتدني.

الشباب والمسنون

تمرّ منطقة الإسكوا بتحوّلات ديمغرافية، إذ تشهد تزايداً في نسبة السكان في سن العمل، ونسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على 65. وإزاء التحديات التي تطرحها هذه التحوّلات، أطلقت الإسكوا مشروعاً إقليمياً يُعنى بتعزيز قدرة واضعي السياسات على صياغة السياسات وخطط العمل الوطنية. ولتوضيح أهداف هذا المشروع، عقدت الإسكوا اجتماع خبراء حول مواقف البلدان الأعضاء في الإسكوا من تطوير سياسة وطنية للشباب (بيروت، 29-30 آذار/مارس 2011)، وتبادل خلاله ممثلو البلدان الأعضاء التجارب، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة.

وأصدرت الإسكوا تقريراً حول إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تناول الحاجة إلى سنّ سياسات وطنية تستهدف تلبية احتياجات الشباب وإتاحة الفرص لهم لإطلاق قدراتهم.

واتخذت الإسكوا أيضاً إجراءات بشأن الشيخوخة المتوقّعة للسكان في المنطقة، وضمن إطار خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، تقدّم الإسكوا المشورة إلى البلدان الأعضاء في عملية إعداد تقارير وطنية عن متابعة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، كما نظّمت الإسكوا اجتماعاً ثانياً للاستعراض الإقليمي لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (بيروت، 7-8 كانون الأول/ديسمبر 2011)، وقد أفضى الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات المصممة لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل في المنطقة.

نحو حماية اجتماعية فعّالة

من التحديات التي تواجه بلدان منطقة الإسكوا الحاجة إلى بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية يضمن حداً أدنى من الحماية للسكان. ويقتضي الوضع المثالي أن تكون أنظمة الضمان الاجتماعي متاحة للجميع، وأن تكون مستدامة من الناحية المالية. والتوازن بين تغطية خطط الضمان الاجتماعي واستدامتها المالية، يعتمد على ظروف كل بلد واحتياجاته والموارد المتاحة له. وفي هذا الإطار، عقدت الإسكوا اجتماع فريق خبراء حول الضمان الاجتماعي في غربي آسيا: الوصول والاستدامة، تحضيراً للمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي الذي سيعقد في قطر في عام 2013. وخلال الاجتماع، بحث المشاركون الخيارات المختلفة بشأن السياسات لتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي في البلدان الأعضاء وتشجيع التعاون الإقليمي في المواضيع التي سيتناولها المنتدى العالمي للضمان الاجتماعي.

الهجرة الدولية والتنمية

من مشاريع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة مشروع تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية: تعظيم الفوائد الإنمائية وتخفيف الآثار السلبية، وقد تطرّق إلى مسألة الهجرة الدولية على

المستوى العالمي، وشجّع الأبحاث، والحوار، وتبادل المعرفة حول هذا الموضوع. وضمن هذا المشروع، تعاونت الإسكوا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنظيم ورشة عمل حول تعزيز الحوار بين بلدان اللجنتين الإقليميتين في الهجرة الدولية والتنمية (بيروت، 28-30 حزيران/يونيو 2011)، وشارك في ورشة العمل ممثلون عن بلدان ترسل العمال المهاجرين وبلدان تستقبلهم، وتخلّل ورشة العمل تقديم عروض، وعقد حلقات نقاش حول اتجاهات الهجرة والتحديات التي تطرحها، والعلاقة بين الهجرة والتنمية والحماية الاجتماعية. وتخلّل ورشة العمل أيضاً تقييم للهجرة من منظور النوع الاجتماعي في بلدان منطقة الإسكوا، خلص إلى دمج قضايا الهجرة الدولية في تخطيط التنمية، وستعمل الإسكوا على رصد الأنماط والاتجاهات القائمة لمساعدة البلدان في طرح القضايا الملحة ومعالجتها.

تشجيع المشاركة والحكم السليم وسط الانتقال إلى الديمقراطية

كانت الإسكوا بما تملكه من مخزون في العمل على السياسة الاجتماعية والمشاركة، على استعداد للتحرّك السريع والفاعل في مواجهة التحديات التي نجمت عن التطورات الاجتماعية والسياسية الأخيرة في المنطقة. ومع ظهور الانتفاضات الشعبية، بدأت الإسكوا تتبع وتوثّق التدابير التي اتخذتها البلدان، ومنها التنازلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قدمتها الحكومات العربية استجابةً لمطالب المحتجين. وكان هذا نواة مبادرة شاملة سعت الإسكوا من خلالها إلى مساعدة البلدان الأعضاء في معالجة الأولويات الجديدة ومواجهة التحديات الناشئة التي أتت بها الانتفاضات والتحركات.

وفي عام 2011، نفّذت شعبة التنمية الاجتماعية سلسلة الأنشطة التي تضمّنها برنامج العمل لمناصرة وضع إطار للتنمية بالمشاركة، والانتقال إلى الديمقراطية والحكم السليم، وذلك لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء. وفي هذا الإطار، عقدت الإسكوا منتدى المجتمع المدني حول الثورات العربية وآفاق النهضة (القاهرة، 9-10 نيسان/أبريل 2011) للاستجابة إلى طلبات الجهات الفاعلة الرئيسية المنخرطة في الثورات. وضمن أعمال متابعة توصيات المنتدى، نظمت الإسكوا اجتماع فريق خبراء بين الشعب (بيروت، 25-26 آب/أغسطس 2011) لتحديد المشاكل الرئيسية، ودراسة التجارب، وبحث متطلبات الانتقال إلى الديمقراطية. وناقش

المشاركون ديناميات الثورات، والأسباب الكامنة وراءها، ونتائجها المستقبلية، وبحثوا التحديات الناشئة في الحكم والمشاركة خلال مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. وعقدت الإسكوا ندوة أقاليمية حول التنمية بالمشاركة وتسوية الصراعات: طريق الانتقال إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية (بيروت، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، وتطرقت الندوة إلى قضايا محددة مرتبطة بتشجيع الشراكة بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة المنخرطة في عملية الانتقال السلمي إلى الديمقراطية.

وواصلت الإسكوا تنفيذ مشروع يُعنى بالتنمية البشرية بالمشاركة في البلدان والمناطق الخارجة من النزاعات في العراق، وفلسطين، ولبنان، واليمن. وفي إطار هذا المشروع، نظّمت الإسكوا ورشتي عمل حول بناء القدرات في نهج المشاركة في الأبحاث لأغراض التنمية (عمّان، 4-7 نيسان/أبريل 2011)، وهدفت الورشتان إلى تشجيع نهج المشاركة في الأبحاث، وتعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على تطبيق هذا النهج لأغراض التنمية، وبناء الشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها، كما تم عقد ورشة عمل بهدف المتابعة، وقُدم فيها منشور بعنوان دليل لتعزيز الشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات (عمّان، 8 ، نيسان/أبريل 2011). ومن النتائج المشتركة لهذه المؤتمرات والعديد من التقارير التي أعدتها الإسكوا التأكيد على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى إجماع بين الجهات الفاعلة الاجتماعية على الأولوية الوطنية، وإلى تعزيز الشراكات لضمان الحكم السليم والانتقال السلمي إلى الديمقراطية.

نظرة مستقبلية

في المستقبل، ستشجّع الإسكوا التكامل الاجتماعي، وتركّز على الأشخاص ذوي الإعاقات. وتسترشد في ذلك باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري التابع لها، وتتعاون مع البلدان الأعضاء لإجراء مسوح وطنية لإحصاءات وسياسات الإعاقة. والهدف من هذا النشاط هو التأكيد على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، واعتماد نهج المشاركة لإيجاد حلول مبتكرة لدعم تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات والفرص. وستتعاون الإسكوا مع اللجان

الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ مشروع أقاليمي لتحديد الممارسات الفضلى في تصميم، وتنفيذ، وتمويل برامج الحماية الاجتماعية، وسيكون الهدف من هذا المشروع تطوير قاعدة معرفية إقليمية عن برامج الحماية الاجتماعية وتوفير الدعم للمبادرات على المستوى الوطني فيما يخص السياسات الملائمة لدعم من يُحرمون من هذه الحماية.

وستواصل الإسكوا العمل على بناء قدرة البلدان الأعضاء لاعتماد سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية تشجع التنمية المنصفة والشاملة للجميع، وستركز في ذلك على مشاركة المجتمع المدني، وتنمية الشباب، والتكامل الاجتماعي، وتوليد فرص العمل، والهجرة الدولية. وللمساهمة في النقاش الدائر حول البرنامج المستقبلي للتنمية الإقليمية والعالمية، ستقود الإسكوا مبادرة بإنتاج منشور مشترك بين اللجان الإقليمية، حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

التنمية والتكامل الاقتصاديين

نبذة عامة

تقف منطقة الإسكوا على مفترق طرق في تاريخها، وقد أثبتت أحداث عام 2011 أنّ السياسات الاقتصادية التي استخدمت في الماضي أخفقت في تحقيق نمو منصف. ورغم النمو المستمر الذي تحقّق في الأعوام الأخيرة، تبقى البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب، والإدارة الاقتصادية المتجزئة أسهمت في تعميق الفوارق بين عناصر المجتمع. ومرّ الاقتصاد العالمي بأسوأ تباطؤ له منذ الكساد الكبير، أحدث تداعيات سلبية على المنطقة، غير أنّ هذه التحديات وضعت في متناول المنطقة فرصاً للانطلاق في مسار جديد نحو استدامة النمو والأمن البشري في جو من التكامل، يحق لكل فرد فيه تحقيق مستوى معيشياً لائقاً.

ولمساندة البلدان الأعضاء في مواجهة التحديات الاقتصادية، أعادت شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا النظر في نهجها في التنمية الاقتصادية، واعتمدت بنية داخلية تسمح بتولي ثلاثة مجالات أساسية هي التحليل الاقتصادي، والتكامل الإقليمي، وسياسة التنمية. ولتكميل هذه المجالات الثلاثة، أنشئت وحدة تمويل التنمية لبحث المسائل المرتبطة بالتمويل الشامل للجميع وبوضع سياسة مالية، ونقدية لصالح الفقراء، وقد حسّن الهيكل الجديدُ قدرة شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة على مواكبة البلدان في مواجهة التحديات الإنمائية الملحّة في المنطقة.

وتستفيد بلدان منطقة الإسكوا من مجموعة الخدمات التي تقدّمها شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، ومن هذه الخدمات المشورة في وضع السياسات، وبناء القدرات، والتعاون الفني، وكلّها تستند إلى أبحاث وتحليلات اقتصادية متنوّعة ومنتظمة. كما طوّرت الشعبة قدراتها في مجال النمذجة المتقدمة والعمل التجريبي، مما سينفع المنطقة في السنوات المقبلة، كما أنّ النمذجة الاقتصادية، وتقنيات القياس الاقتصادي، التي طوّرها قسم التحليل الاقتصادي ستكون الحجر الأساسي لمباحثات السياسات في المستقبل.

وتتمتع اللجنة بخبرة في مجالات شتى تشمل النقل، والبنية الأساسية، والمسائل المالية، والتجارة، وتنسيق السياسات المتبعة في الاقتصاد الكلي، وتعكس الرغبة في تشجيع التكامل الإقليمي في جميع أشكاله. ولا يخفى أنّ الارتقاء بالتكامل الإقليمي يمكن أن يكون مفيداً لجميع البلدان الأعضاء في الإسكوا من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية المنسّقة الشاملة للجميع. ومن خلال التعاون مع الشعب الأخرى في الإسكوا والشركاء الآخرين، تشجع شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة استخدام نهج متكامل لتحقيق التنمية الاقتصادية تندرج ضمنه الركائز الاجتماعية والمؤسسية للتنمية، بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات التي تتفرد بها المنطقة.

الأنشطة والإنجازات

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2010-2011

بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانطلاق الانتفاضات العربية، يحمل عدد المسح أهمية خاصة، فقد وثّق الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة على مدى سنتين، ووضع السيناريو الأساسي الذي يمكن الاستناد إليه في قياس النتائج الاقتصادية والاجتماعية للانتفاضات العربية، كما أظهر المسح أنّ التحسن في المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحكم كان ضئيلاً رغم سنة أخرى من النمو الثابت. والجدير بالذكر أنّ تقييم السنة الاستثنائية من الانقلابات والتحول الهائل في المنطقة في أرقام، وبيانات، وتحليل اجتماعي اقتصادي، هو عمل يؤدي إلى استنتاجات قيّمة، ويهيئ البيئة المؤاتية لاتخاذ قرارات بشأن سياسة أكثر شمولاً يستفيد منها الجميع.

ويعدّ هذا المسح أداة حاسمة لدعم القرارات لدى واضعي السياسات في المنطقة، وقد أرسى حلقة مركزية للسياسات بحيث يتناول علاقة التكامل بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، ويوضح أنّ البرنامج الاجتماعي الشامل المرتبط بالتنويع الاقتصادي، والتكامل الإقليمي، وتطوير الأسواق المالية، ليس سوى جزء من التوجّهات الأساسية التي ينبغي للحكومات أن تباشر في اتخاذها على صعيد السياسة العامة.

تقرير الأهداف الإنمائية العربية لعام 2011

كانت المطالبة بالعدالة الاجتماعية موضوع الكثير من المطالب والشعارات التي رفعها الناس خلال الانتفاضات العربية، علماً أنّ تطلّعات الناس مجسّدة في الأهداف الإنمائية للألفية التي تشجع التنمية المنصفة والشاملة للجميع. وعلى واضعي السياسات في المنطقة أن يعملوا على تلبية هذه التطلّعات. وقد ساهم تقرير الأهداف الإنمائية للألفية: نهج شامل للجميع لتحقيق التنمية في زمن الانتقال إلى الديمقراطية، في البحث عن السبل الآيلة إلى تحقيق ذلك الهدف. وتضمّن التقرير دعوة إلى وضع إطار متكامل للسياسة العامة يشمل الأوجه المختلفة لعملية التنمية، وبحث في الطرق التي يمكن الأخذ بها لتصميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان تحقيق التنمية الشاملة للجميع، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية والعدالة الاجتماعية. وفي الهدف 8 (تطوير شراكة عالمية للتنمية)، تضمّن التقرير توصية ببناء شراكة إقليمية للتنمية يمكن فيها للتعاون الإقليمي ضمان التنمية في المنطقة العربية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها.

النمذجة الاقتصادية

في تموز/ يوليو 2011، أنشأت الإسكوا فريق عمل معني بالنمذجة بهدف توفير الأدوات لمساعدة واضعي السياسات في تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية شاملة للجميع، وقد اجتمع فريق من الخبراء في هذا المجال لبحث نماذج تحليلية كميّة للمنطقة العربية (بيروت، 18-19 آب/أغسطس 2011)، وأدّى اللقاء إلى تطوير برنامج عمل معني بالنمذجة شمل بنوداً قابلة للتنفيذ في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

ومن البنود القابلة للتنفيذ في الأجل القصير بنود تُعنى بالتكامل الإقليمي التجاري، وعقد فريق العمل المختص حلقة مناقشة لتقييم التجارة والاستثمار بين البلدان العربية للوقوف على مدى التكامل التجاري العربي وطبيعته. وفي الوقت ذاته، جرى تطوير نموذج للاقتصاد الكلي لتقييم سيناريوهين رئيسيين مرتبطين بالتكامل الإقليمي، ويتضمّن النموذج تقدير الأثر الاقتصادي الإقليمي للزيادات في التحويلات المالية والتجارة بين المناطق. وفي ورشة العمل المعنية بالمحاكاة الاقتصادية الكلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (بيروت، 28-29 أيلول/سبتمبر

2011)، التقى خبراء من جميع أنحاء العالم وواضعو السياسات من البلدان الأعضاء لمناقشة النتائج الأولية التي توصّل إليها فريق العمل، وبحث المشاركون إمكانية تطوير أدوات نمذجة أخرى مثل نموذج التوازن العام القابل للحساب.

وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، تعكف الإسكوا حالياً على تطوير نموذج محاكاة للأهداف الإنمائية للألفية للأردن، يساعد واضعي السياسات على تقييم آثار السياسات الحكومية المختلفة في الأداء الاجتماعي والاقتصادي.

النقل والسلامة على الطرق

تخلّلت الدورة الثانية عشرة للجنة النقل (بيروت، 17-19 أيار/مايو 2011) ثلاثة أحداث مهمة يُتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على قطاع النقل في المنطقة. وأوّل هذه الأحداث صدور توصيات عن لجنة النقل بشأن تسهيل النقل والتجارة وتنفيذ اتفاق الطرق، واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي. وكان الحدث الثاني إطلاق مبادرة عقد للعمل من أجل السلامة على الطرق، وهي مبادرة تابعة لمنظمة الصحة العالمية، وستسهم في وضع السلامة على الطرق في صدارة اهتمامات المنطقة، وفي إبراز أهمية هذه القضية للرأي العام ولواضعي السياسات. أمّا الحدث الثالث فهو أنّ الفريق العامل المعني بتنسيق الإطار المؤسسي والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا عقد أوّل اجتماع، واتفق على مجموعة من التوصيات والإجراءات بشأن تنسيق أنشطة قطاع النقل، يتوقع أن يكون لها أثر هام على التكامل في المنطقة.

الاستثمار الأجنبي المباشر

في مجال الاستثمار الأجنبي، أنجزت الإسكوا نشاطين رئيسيين في عام 2011. فقد أصدرت تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر 2011، الذي ركّز على أداء البلدان الأعضاء في الإسكوا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستعرض أحدث التطورات في الإطار المؤسسي الذي ينظّم أنشطة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقدّم نبذة عامة عن آخر أنشطة الاستثمار الأجنبي

المباشر في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وبالإضافة إلى ذلك استُخدم نموذج قياس اقتصادي لتقييم أثر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في رفاه بلدان منطقة الإسكوا.

ونظّمت الإسكوا ورشتي عمل وطنيتين حول تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني في عُمان، والمركز الوطني للإحصاء في الإمارات العربية المتحدة، وأسهمت الورشتان في تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية المعنية في مجال تجميع البيانات، ونشرها، وتحليلها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، وسيمكّن التدريب هذه المؤسسات من الاحتفاظ بقواعد بيانات دقيقة وعالية الجودة ويساهم في تعزيز التكامل الإقليمي.

منشورات مهمة

تواصل شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة تقديم مساهمة كبيرة في المباحثات الاقتصادية المعاصرة في المنطقة من خلال المنشورات التي تتطرق إلى التطورات والتحديات الراهنة، وتشكّل المنشورات القصيرة الآتية نظام دعم للقرارات لدى الإدارة العليا، وتوفّر الأساس للمباحثات الداخلية والمباحثات مع واضعي السياسات.

وتتضمّن وثيقة حول تأثير أزمة الدين الأوروبية في اقتصادات منطقة الإسكوا، بحثاً لمدى تأثير خفض المستوى الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الدين في أوروبا، على المنطقة العربية. ففي المرحلة الأولى للأزمة طالت التداعيات النظام المالي، حيث انخفض أداء الأسواق المالية في المنطقة في عقب تخفيض التصنيف الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تناولت الوثيقة التأثير الطويل الأجل للركود في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والأثر الذي يلحقه بالتجارة والاستثمار في المنطقة.

وفي وثيقة حول الكلفة الاقتصادية للربيع العربي، جرى بحث التكاليف الأولية للانتقال إلى الديمقراطية في المنطقة العربية. واستناداً إلى تقييم وضع التنمية الاجتماعية والاقتصادية قبل الربيع العربي، بحثت الوثيقة المجالين الرئيسيين الذين يضعان تحديات كبيرة أمام المنطقة، وهما: التشغيل والأمن الغذائي، وقدّمت الوثيقة توقّعات للأشهر المقبلة.

وفي دراسة حول تقييم التكاليف الاقتصادية والبشرية لعقوبات البلدان العربية على الجمهورية العربية السورية، جرى تقدير أثر العقوبات في الاقتصاد السوري، وبحث الأثر الأعمق في المنطقة وذلك بتقييم الآثار العامة للعقوبات في البلدان المجاورة.

نظرة مستقبلية

تعكف الإسكوا حالياً على تطوير برنامج عمل مشترك لوزارات السودان بالتشاور مع الحكومة السودانية والجهات المانحة، وسيتمّ تنفيذ البرنامج على مدى السنوات الخمس المقبلة على أن تنطلق الأنشطة الأولى للبرنامج في عام 2012. ويتخذ البرنامج نهجاً متكاملاً لتحقيق التنمية، ويهدف إلى ضمان تنسيق السياسات في الوزارات الاقتصادية والاجتماعية، كما ستشارك جميع شعب الإسكوا بنشاط في المشروع في إطار نهج متعدّد التخصصات يشمل مجالات عديدة. وطلبت بلدان أعضاء مثل البحرين والعراق والمملكة العربية السعودية، الاستفادة من دعم الإسكوا لتطوير برامج مماثلة.

وستواصل الإسكوا نشاطها في مجال النمذجة الاقتصادية وتوسّعه. وسيجري العمل على فصل جانب العرض في نموذج الاقتصاد الكلي، وتحسين نمذجة سوق العمل، خاصة فيما يتعلق بالهجرة الإقليمية بين البلدان العربية، ونمذجة القطاع المالي من حيث إمكانية تحمّل الدين العام. علاوة على ذلك، طلبت البحرين والسودان الحصول على المساعدة الفنية من الإسكوا لتطوير نموذج محاكاة للأهداف الإنمائية للألفية يشبه النموذج الذي يجري العمل على وضعه حالياً للأردن، كما تستعد الإسكوا لإجراء أوّل تقييم كمّي لآثار تعميق التكامل الاقتصادي العربي باستخدام تقنيات التوازن العام القابل للحساب.

وتبحث الإسكوا حالياً إمكانية إعداد توقعات اقتصادية عربية مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتأمل الإسكوا إنتاج أول عدد من التوقعات الاقتصادية العربية في الفترة 2012-2013، وسيؤدّي نشاط النمذجة دوراً حاسماً في هذا المجهود بتوفير نشرات تغطي السنتين المقبلتين.

ونظراً إلى الدور الهام لقضايا الحكم في الثورات في المنطقة، ستركّز الإسكوا على مفهوم الإدارة الاقتصادية الفعالة، لأنّها الوسيلة التي تؤدي إلى تعزيز شفافية الحكم وإدارة الضرائب، وتشجيع سياسات التنافس، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع التمويل الشامل للجميع. وستوفّر الأبحاث داخل اللجنة حول هذه المواضيع الأساس لتقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء لضمان عمل المؤسسات العامة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التكامل الإقليمي

لمحة عامة

في الأعوام الأخيرة، اتخذت البلدان الأعضاء في الإسكوا خطوات نحو ردم الفجوة الرقمية وبناء مجتمع المعلومات، وقد ازداد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف أنحاء المنطقة، وسُجّلت زيادة هائلة في نسب انتشار خدمات الاتصالات، مع زيادة في اعتماد تكنولوجيات الحزمة العريضة. وشهدت المنطقة ارتفاعاً في معدلات اعتماد واستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية بين الحكومات والأفراد، وهناك استثمارات جارية لتعزيز الاندماج في شبكات الاتصالات الإقليمية والعالمية.

ورغم ذلك، لا تزال الفوارق كبيرة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في المنطقة، وواصلت الفجوة الرقمية الاتساع لصالح البلدان المتقدّمة مقارنة بالبلدان النامية المعرّضة لحالات الانخفاض في الإنتاجية، والضعف في القدرة الاقتصادية، وللمعاناة من ارتفاع معدّلات البطالة والفقر، وانتشار عدم المساواة، وتفشي الفساد والتهميش. وبإنشاء قطاع قوي ومستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا، تكتسب البلدان قدرة على زيادة فرص العمل، والحد من الفقر، وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق الإندماج الكامل في الاقتصاد العالمي.

والهدف الذي وضعته شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا هو سدّ الفجوة الرقمية وبناء مجتمعات للمعلومات تشمل الجميع وتتجه وجهة التنمية، وبناء اقتصادات المعرفة في المنطقة. وتضم الشعبة قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومركز الإسكوا للتكنولوجيا، الذين يقدمان المساعدة إلى البلدان الأعضاء والمنظمات العامة والخاصة في المنطقة في عملية بناء القدرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة التكنولوجية مع المناطق الأخرى في العالم، كما تشجّع أنشطةُ المركز البلدان الأعضاء على إرساء اقتصاداتها على المعرفة العلمية والتكنولوجية.

وتقدّم شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدعم لوضع سياسات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتطوير البنية الأساسية، واعتماد التطبيقات اللازمة لتسهيل الانتقال إلى مجتمعات تقوم على المعرفة واقتصادات تملك القدرة التنافسية على المستوى العالمي. ولتحقيق هذا الهدف، تواصل الشعبة متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ومواءمتها مع احتياجات المنطقة. وتهدف هذه الجهود إلى خلق بيئة لقطاعات منتجة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. وتنخرط الشعبة في تطبيق خطة العمل الإقليمية للإسكوا لبناء مجتمع المعلومات بالتنسيق مع الإستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات. وتهدف الشعبة إلى تطوير خدمات إلكترونية باللغة العربية، وصياغة سياسات وإستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد مؤشرات موحّدة لقياس التقدم، وتهيئة بيئة مؤاتية وبناء الثقة والأمن.

ولتشجيع تطوير مجتمعات المعلومات واقتصادات المعرفة في المنطقة، تعدّ شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دراسات تحليلية، وتنظم مؤتمرات، وتنفّذ مشاريع ميدانية، وتقدّم خدمات استشارية تهدف إلى تطوير القدرات وتنمية الموارد البشرية للاستفادة من الفرص الرقمية لتحقيق التنمية. والنهج الذي تنتهجه الشعبة في ذلك هو نهج الشراكة ، وتطوير آليات التنسيق، وتوطيد التعاون الإقليمي للتشارك في المعرفة وتحقيق النتائج المرجوة في الواقع.

الأنشطة والإنجازات

مركز الإسكوا للتكنولوجيا

باشر مركز الإسكوا للتكنولوجيا عمله وأصبح مجهزاً بكامل موظفيه في عام 2011، وقد أنشئ للمركز مجلس إدارة وفقاً لأحكام النظام الأساسي، ويضمّ ممثلين من عشرة أعضاء في الإسكوا، وهي الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية. وخلال حفل الافتتاح الرسمي للمركز في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، اجتمع مجلس الإدارة في أول لقاءاته، واختار رئيساً له ونائباً للرئيس، وقدّم خطة عمل المركز.

وعقد المركز اجتماعين حول تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب في مجال نقل التكنولوجيا (عمّان، 20-21 نيسان/أبريل 2011؛ وبيروت، 25-26 تشرين الأوّل/أكتوبر 2011)، وعُقد الاجتماعان بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية الأردنية، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان. وجرى في الاجتماعين بحث المجالات ذات الأولوية في مجال التعاون في نقل التكنولوجيا في القطاعات ذات الأثر القوي على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد وفّر الاجتماعان منتدى لتبادل الممارسات الفضلى والاطّلاع على الحالات الناجحة. وفي الاجتماع الأول، شملت مواضيع البحث المياه، والطاقة، والزراعة، والمعلومات، والاتصالات؛ أمّا في اجتماع المتابعة، فركّز البحث على التصنيع، والإنشاءات، والابتكار التكنولوجي، واستخدام التكنولوجيا في التعليم.

ونظّم المركز ورشة عمل حول ريادة الأعمال للخبراء والمهندسين (بيروت، 12-14 أيلول/سبتمبر 2011) بالتعاون مع معهد الفيزياء، والمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، وبرنامج إنجازات البحوث الصناعية اللبنانية. وقد استضاف ورشة العمل مركز التكنولوجيا Berytech في بيروت. وبالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونسكو، نظّم المركز ورشة عمل حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا للجامعات ومؤسسات الأبحاث.

الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات

على ضوء الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع، يشكّل الانتقال إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة تحدياً حقيقياً للبلدان النامية في المنطقة. وضمن أنشطة متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، تنشر الإسكوا تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات كل عامين. وفي عدد عام 2011 معلومات أساسية، ووصف للتقدّم الذي أحرزته المنطقة في تطوير مجتمع المعلومات، ومعلومات مرجعية يسترشد بها صانعو القرار والباحثون في التحليل والتخطيط والمقارنة بين بلدان المنطقة، وبينها وبين بلدان العالم. ونشر مثل هذه المعلومات يسهم في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي وتسهيل اندماج المنطقة في اقتصاد عالمي يزداد اعتماداً على المعرفة.

نحو نماذج قياس موحدة

تحتاج منطقة الإسكوا نماذج موحدة لقياس مجتمع المعلومات. وبغية المساهمة في النماذج الموحدة، أصدرت الإسكوا دراسة حول قياس مجتمع المعلومات: وضع نموذج مشترك لمعايير المقارنة في منطقة الإسكوا. وقدّمت الدراسة نبذة عن مجتمع المعلومات في المنطقة والنماذج العالمية لقياس مجتمع المعلومات، وبحثت في علاقة الترابط بين فعالية القرارات المتخذة استناداً إلى الأدلة، والقيود التي تعترض هذه العملية بسبب عدم توفّر البيانات المطلوبة، وصلاحية النماذج المعتمدة في ظروف إقليمية متنوعة. وخلصت الدراسة إلى توصيات بشأن إجراء تعديلات وتحسينات على منهجيات القياس المتوفرة ونماذج معايير المقارنة. وفي السياق نفسه، عقدت الإسكوا اجتماعين للبحث في توحيد نماذج قياس مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا (بيروت، 3-4 أيار/مايو ، و14-15 كانون الأول/ديسمبر 2011). وهذه الأنشطة تسهم في تزويد صانعي القرار في القطاعين العام والخاص بمعلومات يستندون إليها في عملية اتخاذ القرارات بحيث تأتي مبنيّة على البيانات والوقائع.

حوكمة الإنترنت، وأسماء النطاقات العربية

بالتشارك مع جامعة الدول العربية والاتحاد الدولي للاتصالات، تعكف الإسكوا على وضع خارطة طريق لحوكمة الإنترنت، وتسهّل هذه الأنشطة تعاون أصحاب المصلحة في المنطقة نحو اتخاذ موقف مشترك، ووضع التوصيات والسياسات المرتبطة بالتعدد اللغوي للإنترنت وحوكمتها في منطقة الإسكوا، كما واصلت الإسكوا والمنظمات الشريكة لها العمل نحو إنشاء نظام لأسماء النطاقات العربية، ومن الأهداف المهمة لهذه الشراكة اكتساب النطاق العلوي العربي ".arab" ومقابله في اللغة العربية ".عرب"، وتشكيل سجل النطاقات العلوية العربية.

ونظمت الإسكوا وجامعة الدول العربية منتدى بناء الشراكة لتنفيذ النطاقين العلويين العربيين ".arab" و".عرب" (القاهرة، 5-6 تموز/يوليو 2011). وأسهم هذا المنتدى، الذي عقد بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات واستضافة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، في التركيز على أهمية صناعة أسماء النطاقات والفرصة الإستراتيجية الإقليمية التي يُقدمها سجل النطاقات العلوية

العربية. وقد استقطب المنتدى جهات فاعلة في التسويق والتمويل والاستثمار بهدف إنشاء سجل النطاقات العلوية العربية، وكان فرصة لبناء القدرات لدى الشركات المعنية بالقطاع في المنطقة مثل مزودي خدمة الإنترنت، ومشغلي السجلات، والمسجلين، ومديري الرموز القطرية.

التنسيق الإقليمي للتشريعات السيبرانية

تعدّ الهياكل القانونية والتنظيمية الملائمة عناصر مهمة تضمن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة الصمود والاستدامة. وبغية بناء القدرات لوضع الهياكل القانونية الملائمة على المستوى الوطني والإقليمي، تابعت الإسكوا العمل على مشروع يهدف إلى تنسيق التشريعات السيبرانية، في إطار العمل على بناء مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة. وقد توصّل المشروع إلى وضع توجيهات خاصة بالتشريعات السيبرانية في ستة مجالات، بما في ذلك نماذج يمكن الاستعانة بها لسنّ التشريعات على المستوى الوطني. وهذه التوجيهات تشمل حماية البيانات الشخصية، والاتصالات الإلكترونية، والتوقيعات الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، وحماية المستهلك، والملكية الفكرية، والجرائم السيبرانية، ونماذج قوانين تتيح تنظيم استخدام الفضاء السيبراني، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الإلكترونية.

وخضعت توجيهات التشريعات السيبرانية للمراجعة والمناقشة والتقييم في اجتماع فريق خبراء موضوعه تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية (بيروت، 16-17 شباط/فبراير 2011)، واقترح المشاركون إجراء تعديلات على التوجيهات، كما اقترحوا إنشاء شبكة تضم خبراء ومؤسسات وجهات أخرى مختصة في التشريعات السيبرانية في المنطقة.

ولبناء قدرة المشرعين على تطبيق توجيهات التشريعات السيبرانية في سن القوانين السيبرانية الجديدة، أو في مراجعة وتعديل القوانين النافذة، استضافت الإسكوا ورشة عمل حول التوجيهات الإقليمية للتشريعات السيبرانية في بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي (بيروت، 13-15 أيلول/سبتمبر 2011). وركّز المشاركون في ورشة العمل على فوائد تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، وأكّدوا على أهمية هذه التوجيهات للمشرعين المنخرطين في تنظيم

الفضاء السيبراني وحمايته وتأمينه، واعترفوا بالحاجة إلى أنشطة متخصصة لزيادة الوعي بالتوجيهات. وخلصت الورشة إلى التأكيد على ضرورة بناء شبكة إقليمية افتراضية للتشريعات السيبرانية لضمان استدامة الجهد الذي استُثمر في هذا المشروع، وقد أبرزت المناقشات الدور الرئيسي الذي تؤديه الإسكوا في تشجيع التعاون بين المنظمات والجهات المعنية.

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

نشرت الإسكوا دراسة بعنوان تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة. وتتضمن هذه الدراسة تحليلاً لوضع قطاع تكنولوجيا المعلومات في المنطقة من منظور الشركات والحكومات بهدف تحديد الخيارات الملائمة للتنمية، واقترحت مبادئ توجيهية للحكومات لتسريع بناء قطاع يلبي احتياجات اقتصاد المعرفة، كما حدّدت الدراسة العقبات التي تحول دون تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يكون جزءاً حيوياً من اقتصاد المنطقة واقترحت حلولاً لها، وقدّمت الدراسة أيضاً دراسات حالة فردية من بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا حول مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي الوطني، وأبرزت منهجيات ومؤشرات لقياس تلك المساهمة، واقترحت رؤية مستقبلية لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة استناداً إلى نتائج تحليل الوضع الإقليمي، وإطار اقتصاد المعرفة الذي وضعه البنك الدولي.

نظرة مستقبلية

يبدو مشروع مجتمع المعلومات في غربي آسيا على موعد مع مستقبل مشرق. فنسب انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى مما كانت عليه في عام 2005، والتكاليف أقل نسبياً، وتبدي الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون اهتماماً أكبر بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي عام 2012، ستواصل الإسكوا العمل مع البلدان الأعضاء على متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعدد من الأنشطة، حيث ستعقد الإسكوا الاجتماع السادس للجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي، كما ستستضيف الإسكوا مؤتمراً ولقاءً تشاورياً لإنشاء المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وستتابع أنشطة حوكمة الإنترنت بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

وبوابة مجتمع المعلومات لمنطقة الإسكوا (اسبر) أداة مهمة لتتبع التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في المنطقة، وستواصل الإسكوا الإبقاء على هذه البوابة، فهي فسحة ناشطة، تضمّ قاعدة بيانات باللغتين الإنكليزية والعربية، وتستخدم تطبيقاً من التطبيقات المفتوحة المصدر، وتوفّر الوصول إلى أحدث المنشورات التي تصدرها شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع منتديات تباحث بالوقت الحقيقي لأصحاب المصلحة. ويستطيع المستخدمون دخول نظام المعلومات الإحصائية للإسكوا من خلال بوابة اسبر للبحث عن الإحصاءات التي ينشدونها.

أما الأنشطة التي تستهدف تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي مستمرة في إطار التحضير لدراسة تتناول القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة وبلدانها، كما سيصدر منشور حول الخدمات الإلكترونية التي تؤثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على أدلة

لمحة عامة

يتطلب مجتمع المعلومات الذي يليق بالإنسان في القرن الحادي والعشرين توفّر المعلومات الآنية حول وضع الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة. فمن غير هذه المعلومات، لن يتمكن صانعو السياسات ولا الأفراد من اتخاذ قرارات صائبة. ولذلك، يجب أن تكون الإحصاءات الرسمية دقيقة، وموثوقة، وموضوعية، وغير متحيزة، ومتاحة لجميع المستخدمين.

ويبقى بناء قدرات البلدان الأعضاء على إنتاج إحصاءات رسمية مسألة أساسية ضمن اهتمامات شعبة الإحصاء في الإسكوا. فهذه الشعبة تعمل مع الأجهزة الوطنية للإحصاء وجهات أخرى تنتج الإحصاءات الرسمية بهدف تبادل الخبرات، والتشارك في المعرفة، وتطوير المهارات الفنية والتقنية للعاملين في الإحصاء في البلدان الأعضاء، كما تقدّم الشعبة المساعدة إلى البلدان الأعضاء في إجراء مسوح جديدة، وجمع البيانات الآنية وإصدارها، وتسوية المسائل وحل المشاكل المتعلّقة بالعمل الإحصائي.

وفي مختلف أنحاء المنطقة، تنخرط الإسكوا في جمع البيانات الإحصائية، ومعالجتها، ونشرها، مع العلم أنّ القدرات المهنية لطاقم شعبة الإحصاء تشمل خبرة في الإحصاءات الديمغرافية، والمؤشرات الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، ومجالات أخرى تهمّ المنطقة، كما تشمل خبرة موظفي الشعبة إحصاءات الحسابات الوطنية، والأسعار، والمالية والصناعة، وتجارة البضائع والتجارة في الخدمات، والمحاسبة، والبيئة، والطاقة. ومن خلال الشراكات، تستطيع شعبة الإحصاء دعم البلدان الأعضاء في مجالين إضافيين هما الزراعة والتنمية الريفية، كما تنتج شعبة الإحصاء بيانات وافية يمكن استخدامها في قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والشعبة أيضاً مسؤولة عن نظام المعلومات الإحصائية للإسكوا وأربع قواعد بيانات متخصصة أخرى.

وبهدف زيادة تطوير وتعزيز الأنظمة الإحصائية في المنطقة، تنخرط شعبة الإحصاء في حوار مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين لتحسين التنسيق في الأنشطة الإحصائية. وبهذا تضطلع شعبة الإحصاء في الإسكوا بدور ذي بعد إقليمي، يكمّل عمل شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والإدارات، والبرامج، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

الأنشطة والإنجازات

تطوير الإحصاءات الرسمية في منطقة الإسكوا

تنخرط اللجنة الإحصائية للإسكوا في مباحثات حول التوجه الاستراتيجي للعمل للإحصاءات الرسمية في المنطقة. وفي مناسبة الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة (نيويورك، 22-25 شباط/فبراير 2011)، قدمت شعبة الإحصاء في الإسكوا ورقة حول التطورات الإحصائية في المنطقة، تتضمّن وجهات النظر المشتركة للبلدان الأعضاء حول البنود الموضوعية المطروحة على جدول أعمال اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين. وتناولت الورقة ضمن ما تناولته ضرورة التخفيف من أعباء الاستجابة في عملية الإبلاغ الإحصائي، وتسوية الفوارق بين مجموعات البيانات الوطنية والدولية. وقد أظهرت مساهمة الإسكوا والبلدان الأعضاء فيها أنّ مجموعة صغيرة من البلدان فقط تستطيع التأثير في القضايا الإستراتيجية والإدارية التي تطرح على المستوى العالمي في مناقشات الإحصاءات الرسمية.

وقد ساهمت الأجهزة الوطنية للإحصاء في المنطقة في المعرض الخاص بغربي آسيا الذي أقيم على هامش الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وقدمت البلدان الأعضاء عروضاً على شكل ملصقات، ورسوم بيانية جدارية، ومنشورات، ومواد إعلامية إلكترونية، وبرامج صوتية مرئية، ومواد أخرى استقطبت اهتمام عدد كبير من الزوار.

التنسيق مع جامعة الدول العربية

العمل الإحصائي المنسّق في المنطقة العربية بأسرها هو غاية مهمة، تعمل الإسكوا على تحقيقها بالشراكة مع إدارة الإحصاء في جامعة الدول العربية. ومن نتائج هذا الجهد المشترك حتى اليوم منشورات إحصائية عدة تتضمّن بيانات عن 22 دولة عربية، وتستفيد البلدان في منطقة الإسكوا وبلدان عربية أخرى من البرامج المنسّقة في مجال بناء القدرات الإحصائية، وكذلك من أنشطة أخرى تنظمها الإسكوا.

تطوير القدرة الإحصائية

تلبية لطلبات البلدان الأعضاء، قدّمت الإسكوا خدمات استشارية، وخدمات للمساعدة الفنية، ونظمت دورات تدريب جماعي وورشات عمل، وسهّلت تبادل الخبرة بين الأجهزة الوطنية للإحصاء.

وقدّم طاقم شعبة الإحصاء مساهمات قيّمة في المؤتمرات والندوات التي نظمتها وكالات دولية عدة، ومنها ورشة العمل الإقليمية حول التنمية البشرية التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التعاون الخليجي؛ وورشة العمل حول تنسيق المؤشرات الاجتماعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، واجتماع مديري معاهد الإحصاء الوطنية التي نظمها مشروع ميدستات التابع للاتحاد الأوروبي المعني بتعزيز التعاون الأورومتوسطي في المسائل الإحصائية، كما شاركت الإسكوا في مؤتمر يحمل عنوان اللاجئون الفلسطينيون: أجيال مختلفة وهوية واحدة (بيرزيت، فلسطين، 21-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، وشاركت في تنظيم المنتدى الخامس حول بناء القدرة الإحصائية للدول العربية (عمّان، 4-5 تموز/يوليو 2011).

فريق العمل المعني بالتنسيق الإحصائي

شعبة الإحصاء في الإسكوا هي الجهة التي تشرف على فريق العمل المعني بالتنسيق الإحصائي، الذي أنشئ عملاً بتوصية من آلية التنسيق الإقليمي، ويشمل أعضاء فريق العمل المنظمات الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمي، وكذلك جهات فاعلة رئيسية في مجال الإحصاءات الرسمية في المنطقة. واتفق فريق العمل على إطار للعمل المشترك، وحدد المجالات ذات الأولوية

(السكان والإحصاءات الحيوية، والمؤشرات الاجتماعية، وإحصاءات البيئة، والحسابات القومية، والإحصاءات الزراعية والريفية)، كما اتفق على نتائج مشتركة سيركّز على تحقيقها.

ويُشار إلى أنّ النتائج الأولية لهذا النهج المنسّق بدأت تظهر. وقد شاركت جامعة الدول العربية في رعاية ورشات عمل مع الإسكوا وعلى رأسها ورشة العمل الخاصة بالإحصاءات الصناعية. وحضر هذه الورشة ممثلون عن بلدان عربية من شمال إفريقيا، وكانت فرصة لتبادل الخبرات في طرق المسوح الإحصائية وتقنياتها، ولتعزيز أثر عمل الإسكوا. وتعاونت الإسكوا مع بنك التنمية الإفريقي لتنظيم ورشة عمل حول تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية، كما أتاح التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للإسكوا الشروع في برنامج لسنوات عدة يُعنى بتحسين إحصاءات السكان، علماً أنّ الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومشروع ميدستات التابع للإتحاد الأوروبي، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وضعت الأساس للانخراط في قضايا الزراعة والأرياف في المستقبل، مما يعزز قدرة الإسكوا على الانخراط في مجال الإحصاءات الخاصة بالزراعة.

برنامج المقارنات الدولية

برنامج المقارنات الدولية هو مبادرة عالمية لجمع البيانات الخاصة بالأسعار، وحساب تعادل القوة الشرائية. وهذه البيانات مفيدة في مقارنة مؤشرات الاقتصاد، والمؤشرات الاجتماعية، استناداً إلى الأسعار. ويشار إلى أنّ استخدام تعادل القوة الشرائية يساعد في إبعاد الأثر الذي تحدثه التقلبات في الأسواق المالية في بيانات الأسعار. وفي مناطق أخرى، يجري تنفيذ برنامج المقارنات الدولية بإشراف بنوك تنموية إقليمية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتتولى الإسكوا دور المنظمة المشرفة على تنفيذ هذا البرنامج في منطقة غربي آسيا.

ومن البلدان الأعضاء في الإسكوا، جمع 12 بلداً بيانات فصلية عن الأسعار في عام 2011. وتطلّب هذا العمل جهداً كبيراً من الأجهزة الوطنية للإحصاء، ولا سيما في إجراء مسوح فصلية للأسعار تتطلب الكثير من الموارد، كما نفذت الإسكوا أنشطة في مجال بناء القدرات والتحقق من

البيانات لدعم جهود البلدان الأعضاء في تلبية متطلبات البرنامج. والجهود المشتركة لشعبة الإحصاء والأجهزة الوطنية للإحصاء في المنطقة أبقت منطقة غربي آسيا في المسار الصحيح في تنفيذ برنامج العمل المحدد والجدول الزمني لبرنامج المقارنات الدولية.

نظرة مستقبلية

عُدّل برنامج عمل شعبة الإحصاء في عام 2012 على إثر مباحثات مكثفة مع الأجهزة الوطنية للإحصاء واستعراض موسّع أجراه مكتب اللجنة الإحصائية. ويعمل أعضاء مكتب اللجنة الإحصائية وفريق العمل التابع لها على توجيه الأنشطة الإحصائية في الإسكوا من خلال علاقات الاتصال المباشرة، كما ستعمل شعبة الإحصاء في الإسكوا على بناء العلاقات مع الأجهزة الوطنية للإحصاء، بهدف التمكّن من تلبية احتياجات هذه الأجهزة على نحو أفضل.

وتسعى شعبة الإحصاء إلى أن تكون مركز خبرة متخصص في المنهجيات الإحصائية، يؤدي دوراً في تعزيز قدرة الأجهزة الوطنية للإحصاء ومنتجي الإحصاءات الرسمية في المنطقة. ولذلك، تتوقع شعبة الإحصاء أن تستثمر جزءاً كبيراً من مواردها في بناء القدرة الإحصائية.

وسيُستثمر جزء كبير من موارد شعبة الإحصاء في أنشطة جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها ونشرها، وأنشطة التشارك في أدوات جمع البيانات وتجهيزها، وتقليص الفوارق بين المصادر الوطنية والدولية. وستركّز الشعبة على تحسين وسائل النشر الإلكتروني، وتسهيل وصول مستخدمي الإحصاءات إلى البيانات التي يحتاجون إليها. ومن أنشطة شعبة الإحصاء تقديم البيانات الدقيقة والوافية التي ستصدر في المنشورات الرئيسية في فترة السنتين 2012-2013.

وسيخصص جزء من موارد شعبة الإحصاء لأنشطة التنسيق الإقليمي التي تنفذها الإسكوا، وستستفيد شعبة الإحصاء من إمكانات تبادل البيانات في إطار فريق العمل المعني بالتنسيق الإحصائي، كما أنّ تنسيق الأنشطة المرتبطة بالبيانات داخل الإسكوا نفسها سيحظى بالاهتمام. وستنفذ الإسكوا نموذجاً جديداً لتنسيق إدارة الأنشطة الإحصائية.

النهوض بالمرأة

نبذة عامة

كان دور المرأة في الانتفاضات التي اجتاحت بلداناً عربية عدة في عام 2011 تطوراً بارزاً وغير عادي في تاريخ المنطقة الحديث. وقد دارت مناقشات محتدمة حول دور المرأة في هذه الحركات والانعكاسات المستقبلية للحكومات التي أنشئت حديثاً. وهذه البيئة السياسية الناشئة حديثاً والمتغيّرة تعزّز في الظاهر الديمقراطية، والحكم السليم، وتحقيق العدالة لجميع أفراد المجتمع. لكنّ تمكين المرأة على المحك خلال هذه الفترة الحساسة من التغيّر، ويشار إلى أنّ دعم البلدان الأعضاء في جهودها لاحترام حقوق النساء بالكامل، وتحصينها، وحمايتها، والحد من الفوارق بين الجنسين، ودمج قضايا المرأة في السياسات والبرامج، كلها عناصر أساسية للرؤية التي يتخذها مركز المرأة في الإسكوا.

وبهدف تعزيز الأثر الذي يحدثه مركز المرأة نحو تمكين المرأة، رُفع إلى مستوى شعبة في الإسكوا في عام 2011، وبالاسترشاد باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) المعني بالمرأة والسلام والأمن، ركّز المركز عمله على ثلاث أولويات هي: التقدم نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في القيادة السياسية، ودعم الدول الأعضاء في إلغاء التشريعات والقضاء على الممارسات التي تنطوي على تمييز، ومكافحة العنف ضد المرأة خاصة في المناطق المتضررة من النزاعات.

وتسجّل المنطقة العربية إحدى أدنى نسب المشاركة السياسية للمرأة في العالم، حيث لم تتجاوز حصتها 11,4 في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية في عام 2011. ويدعم المركز تسهيل وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، ويسعى إلى تشجيع زيادة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، وزيادة نسبة مشاركتها السياسية، كما يشجّع المركز إجراءات العمل الإيجابي (مثل نظام الحصص لصالح المرأة) لضمان زيادة عدد النساء في المشاركة في العمل السياسي وفي تولي مراكز قيادية في العمل السياسي.

ولدى معظم البلدان العربية دساتير تكرّس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. ورغم ذلك، لا تزال الفجوة بين التشريعات والممارسة قائمة، والحاجة ماسة إلى تحسين إنفاذ القوانين لتحقيق المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، ما زالت القوانين النافذة تنطوي على تمييز ضد المرأة، وقد شجّعت الإسكوا البلدان الأعضاء على تعديل هذه القوانين أو إلغائها، ويدعم المركز البلدان الأعضاء في جهودها لحماية حقوق المرأة في القانون وفي الممارسة.

أمّا المجال الثالث الذي يركّز عليه المركز، فهو مكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات. فالعنف ضد المرأة هو ظاهرة واسعة الانتشار ومتزايدة في المنطقة. وقد بذل المركز جهوداً غير مسبوقة للتعاون مع البلدان المعنية على دراسة مبادرات لمعالجة هذه الظاهرة، ووضع خطط عمل لضمان أمن المرأة وسلامتها في مثل هذه الظروف.

الأنشطة والإنجازات

نحو التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

لقد صادقت معظم البلدان الأعضاء على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باستثناء السودان وفلسطين. والسبب في عدم مصادقة فلسطين عليها وضعها بصفة مُراقب في الأمم المتحدة. غير أنّ كثيراً من الدول العربية أبدت تحفظات عدة على المواد الجوهرية للاتفاقية، حالت دون التنفيذ الكامل لها. ومعظم التحفظات على المادة 2 المعنية بالتزام الدولة بضمان المساواة، والمادة 16 الخاصة بحقوق المرأة في العائلة والزواج، بما في ذلك الطلاق وحضانة الأطفال. ويواصل المركز تشجيع البلدان الأعضاء على المصادقة على الاتفاقية، وسحب التحفظات على مواد مهمة من موادها، وضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية بتعديل القوانين المحلية التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، أو سنّ قوانين جديدة تصون حقوق المرأة.

وفي الماضي، نجحت جهود الإسكوا في مساعدة البلدان الأعضاء في سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتواصل الإسكوا عملها لتحقيق هذه الغاية، وخلال

الدورة الخامسة للجنة المرأة، قُدّمت وثائق حول الاتفاقية، كما أنّ ورقة العمل المعنونة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في البلدان العربية: تحليل مقارن للإنجازات والتحديات، أبرزت الإنجازات المحققة ودعت الحكومات إلى معالجة التمييز القانوني والهيكلي والسلوكي الذي يعوق تمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. واختتمت الورقة بتوصيات بشأن السياسات التي يمكن الأخذ بها للتغلب على بعض التحديات التي تحول دون التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المنطقة.

وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، أعدّت الإسكوا منشوراً بعنوان الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في البلدان العربية، وهذا المنشور هو جزء من سلسلة منشورات حول المرأة والتنمية.

ويُطلب من البلدان التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إعداد تقارير تتضمّن معلومات مفصّلة عن الإجراءات التي اتخذتها البلدان تنفيذاً للاتفاقية ورفعها إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد نظّمت الإسكوا ورشتي عمل لمساعدة البلدان الأعضاء في إعداد هذه التقارير. الورشة الأولى ركّزت على التوعية بالمفاهيم والبنود الأساسية (البحرين، 17-20 كانون الثاني/يناير 2011)، والورشة الثانية خصّصت للمؤسسات العامة (قطر، 10-14 تشرين الأول/أكتوبر 2011). وأتاحت الورشتان للمشاركين تحسين مهاراتهم الفنية بحيث يتمكنون من تطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في إعداد التقارير الخاصة ببلدانهم عن تنفيذ الاتفاقية.

نحو مشاركة متساوية في القيادة السياسية

موضوع مشاركة المرأة في السياسة وحضورها في مراكز صنع القرار هو في صلب اهتمامات الإسكوا. وكان ضمن البنود الرئيسية على جدول أعمال لجنة المرأة في دورتها الخامسة (بيروت، 19-21 كانون الأول/ديسمبر 2011). وناقشت لجنة المرأة بالتفصيل وضع المرأة وحالتها في المشاركة السياسية، بهدف التوصّل إلى معطيات تدعو على أساسها البلدان الأعضاء

إلى اتخاذ إجراءات إيجابية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية، حيث تدنّي تمثيل المرأة، أو غياب المرأة عن القيادة السياسية، وغيابها عن مواقع اتخاذ القرار. كما أنّ قلة الاستحقاقات والفرص المتاحة للمرأة للمشاركة في المجتمع إنما هي أعراض تدلّ على خلل في التمثيل لا بّد من معالجته. وقد شكّلت توصيات لجنة المرأة خطة مشتركة تستطيع المنطقة الأخذ بها في الأعوام الخمسة المقبلة للارتقاء بالمساواة بين الجنسين، خاصة في التمثيل في مواقع اتخاذ القرار والمشاركة السياسية.

بعد الدورة مباشرة، عقدت الإسكوا اجتماعاً لفريق الخبراء (بيروت، 22 كانون الأول/ديسمبر 2011) لمناقشة تقرير حول القيادة السياسية والمشاركة في صنع القرار، الذي يتناول موضوع المشاركة السياسية للمرأة في المناصب التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقدّم التقرير أبحاثاً رائدة، وتحليلاً معمقاً لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية على مستوى صنع القرار، كما أثبت وجود علاقة وثيقة بين حضور المرأة في قيادة الأحزاب السياسية وإيديولوجيات هذه الأحزاب، وطبيعتها سواءً كانت أحزاباً علمانية أم دينية. ومن المواضيع الهامة التي تضمنها التقرير أيضاً تقييم دور الأحزاب السياسية في تشجيع المرشحات أو إقصائهن عن الحملات الانتخابية المحلية والبرلمانية.

ولتشجيع تمكين المرأة وتسهيل وصولها إلى مراكز صنع القرار، تقدّم الإسكوا خدمات التعاون الفني إلى البلدان الأعضاء. وفي هذا السياق، نظّمت الإسكوا ورشة عمل حول بناء مهارات القيادة وصنع القرار لدى النساء في منظمات المجتمع المدني (البحرين، 26-27 تموز/يوليو 2011).

حماية المرأة في الأماكن التي تعصف بها الصراعات ودورها في صنع سلام

نساء كثيرات في المنطقة يعشن في مناطق تعصف بها الصراعات، وهن عرضة دائماً لويلات اجتماعية واقتصادية يطوّلها صراع مسلح وتهجير، كما يعانين من العنف لكونهن نساء. فقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) دعا إلى:

1 -زيادة المشاركة السياسية للمرأة في جميع مستويات آليات صنع القرار.

2 -حماية حقوق النساء والأطفال في الحروب والصراعات المسلحة.

3 -إشراك المرأة في محادثات السلام، وتسوية الصراعات، وبناء السلام، وجهود الإعمار والتأهيل ما بعد النزاعات.

4 -تعميم منظور الجنسين في عمليات السلام وقطاع الأمن.

ولتحقيق هذه الغايات، نظّمت الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول حماية النساء في حالات الصراع (بيروت، 8–9 كانون الأول/ديسمبر 2011)، حيث أطلعت مشاركين من البلدان الأعضاء على أحكام القرار 1325 (2000) ومبادئه، بهدف بناء قدراتهم على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ هذه المبادئ.

نظرة مستقبلية

في العام المقبل، ستواصل الإسكوا تزويد البلدان الأعضاء بأحدث الأبحاث والتحليلات في مجال السياسات فيما يتعلق بقضايا المرأة ومنظور الجنسين، وستستفيد من مخزون الخبرات المتراكمة من الماضي لإيجاد أفضل السبل لمساعدة البلدان في تحقيق تقدّم ملموس لصالح المرأة العربية.

وستواصل الإسكوا العمل باتجاه تحقيق الإنصاف في تمثيل المرأة العربية في العمليات الاقتصادية والسياسية. وسيكون التغلّب على الحواجز التي تعترض تحقيق هذا الهدف، ووضع السياسات والإجراءات الكفيلة بإحداث تغيرات كبيرة، موضوع اجتماعين مخصصين للخبراء، كما ستنشر الإسكوا وثيقة عن النهج المبتكرة لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة في منطقة الإسكوا. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تتوقع الإسكوا صدور منشور يتناول سبل التغلّب على الحواجز التي تعوق المشاركة الاقتصادية للمرأة في منطقة الإسكوا.

وستعمل الإسكوا أيضاً على تحقيق الإجماع بين الدول الأعضاء بشأن الممارسة الفضلى لتطبيق إستراتيجيات دمج قضايا المرأة ومنظور الجنسين في السياسات والمؤسسات الوطنية. وخلال الدورة السادسة للجنة المرأة، ستُعرض وثائق حول وضع دمج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وسيتم عقد اجتماع فريق خبراء في عام 2013 لبحث هذا الموضوع.

ومن أولويات الإسكوا تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اتخاذ إجراءات فعالة نحو القضاء على العنف ضد المرأة لمجرد كونها امرأة، وستنظم لذلك ورشات عمل لتشجيع البلدان الأعضاء على تعزيز الأطر التشريعية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، كما ستنشر الإسكوا مجموعة من المنشورات المهمة، منها دراسة حول المتاجرة بالنساء والأطفال في البلدان الأعضاء في الإسكوا: منظور إقليمي، سيجري إعدادها بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وتتناول قصص النجاح والممارسات الفضلى في شراكة متعددة القطاعات لمكافحة العنف المرتكب ضد المرأة في بعض البلدان، إضافة إلى دراسة رئيسية أخرى تتناول سياسات تمكين المرأة في المنطقة الإسكوا: العنف ضد المرأة.

التخفيف من آثار الصراع والتنمية

لمحة عامة

تشهد المنطقة حالة اضطرابات وصراعات مستمرة، كما يعاني أحد بلدانها من احتلال تمتدّ تداعياته إلى المنطقة بأسرها، فتعوق مسيرة التنمية فيها، وتؤخّر مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالصراعات وفي أقل البلدان نمواً. وبوتيرة متصاعدة، تطلب البلدان الأعضاء من الأمم المتحدة مساعدتها في صياغة السياسات والبرامج لمكافحة الصراعات، وتحقيق المصالحة، والإنعاش. وكان في الانتفاضات التي شهدتها المنطقة في عام 2011 دليل على إرادة شعبية عارمة تدعم التغيير في أنظمة الحكم، وتنادي بتحقيق الشفافية، والمساءلة، والمشاركة.

وإزاء المطالب الشعبية، ومطالب البلدان الأعضاء، يساعد قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا البلدان الأعضاء في تعزيز مؤسسات الدولة للتغلب على تداعيات الصراع، وقيادة عمليات المصالحة الوطنية. والواقع أن الهدف العام لقسم القضايا الناشئة والنزاعات هو الحد من آثار النزاعات وانعدام الاستقرار على الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وبما أنّ الاحتلال والصراع من الهموم المستمرة لبلدان منطقة الإسكوا، سيبقى هذا الهدف سارياً حتى تحقيقه.

وتتفاقم آثار الصراع والتوتر في المنطقة بفعل التوزيع غير المنصف للموارد وضعف المشاركة. وبغية تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مواجهة هذه التحديات، يعمل قسم القضايا الناشئة والنزاعات على اعتماد وتنفيذ الممارسات الجيدة في الحكم والنهج الشاملة في المشاركة. فبهذه الممارسات والنهج تستطيع البلدان الأعضاء زيادة إنتاجية القطاع العام، وتحسين الحصول على الخدمات الأساسية، والحد من الفجوة بين المواطنين وأجهزة الدولة.

ولمعالجة القضايا المرتبطة بالحكم والصمود في البلدان الأعضاء، ينخرط قسم القضايا الناشئة والنزاعات في نهج من أربعة أبعاد هي: (أ) التحليل وصياغة السياسات للحد من أسباب الصراع؛

(ب) بناء الشراكات بين هيئات المجتمع المدني المحلية والإقليمية لتعزيز التواصل، والتعاون، والتنسيق؛ (جـــ) تعميم مفهوم درء الصراعات في العمل على تلبية احتياجات كل بلد من البلدان؛ (د) ترسيخ مقوّمات الحكم السليم، وتحسين جودة وفعالية الإدارة العامة، وإحلال سيادة القانون.

ولحماية استقرار البلدان الأعضاء وتدعيم جهودها الإنمائية، يعمل قسم القضايا الناشئة والنزاعات بنهج متكامل مع فريق واحد مخصص للحكم وانعدام الاستقرار والتنمية، وفريق آخر يعنى بالاتجاهات الناشئة والتخفيف من آثار الصراع، ويدعم الفريقان البلدان الأعضاء في خلق بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية، وتحديث القطاع العام، وتشجيع الممارسات الفضلى في مجال الحكم، كما يركزان على القضايا الناشئة التي تزعزع استقرار البلدان الأعضاء أو تهدّد جهود التنمية.

الأنشطة والإنجازات

الصراع والأهداف الإنمائية للألفية

لقد ألحق الصراع والاحتلال، وما نجم عنهما من آثار ممتدة أضراراً بالتنمية المستدامة وأعاق مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وللتعبير عن هذا الواقع، أصدرت الإسكوا العدد الثاني من الاتجاهات السائدة في أثناء النزاعات وتداعياتها: النزاعات والأهداف الإنمائية للألفية، وقد ركّز على خمسة بلدان أعضاء متأثرة بالصراع، وهي السودان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، واليمن. وتناولت الدراسة العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية والصراع الذي يقيّد التنمية.

وللارتقاء بقدرة البلدان الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استضافت الإسكوا اجتماع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة في الأزمات: الصراع والأهداف الإنمائية للألفية (بيروت، 27 أيلول/سبتمبر 2011). وأفسح الاجتماع للمشاركين المجال للتحاور حول موضوع الصراع والأهداف الإنمائية للألفية في الشرق الأوسط، حيث أكدوا على الحاجة إلى بحث الصراع والتنمية باعتبارهما قضية واحدة، لا موضوعين منفصلين، وكان من بين المشاركين ممثلون عن

الحكومات من السودان، والعراق، وفلسطين، واليمن، وممثلون عن منظمات دولية، وخبراء أكاديميون في مجال الصراع والتنمية.

أمّا ورشة العمل حول المحاكاة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (بيروت، 28-29 أيلول/سبتمبر 2011)، فجمعت المشاركين لاستعراض أدوات خلاقة مثل نموذج محاكاة الأهداف الإنمائية للألفية التي يمكن أن توفّر بيانات لصانعي القرار لتحسين تصميم وتنفيذ السياسات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم ارتفاع تكاليف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المدى القصير، فهي تساهم في الاستقرار والازدهار في المستقبل. وخلصت ورشة العمل إلى توصيات تدعو صانعي السياسات إلى تحديد خيارات تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي لأغراض الاستثمار في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الضعف في مقوّمات الحكم والعودة إلى الصراع في منطقة الإسكوا

لإرساء شراكات إقليمية وإتاحة فرص التواصل، نظّمت الإسكوا اجتماع فريق الخبراء حول الحكم والعودة إلى الصراع (بيروت، 31 أيار/مايو 2011) الذي يكسر حلقة الضعف في مقوّمات الحكم والعودة إلى الصراع. وشدّد الاجتماع على الحاجة إلى النظر إلى الصراع والحكم باعتبارهما شاغلاً يهم المنطقة بأسرها، وكذلك على الحاجة إلى تثقيف الشباب وتوظيفهم لدرء خطر عودة الصراع. وقد ناقش المشاركون الفرص المتاحة في المنطقة والتحديات الماثلة أمام تطوير مؤسسات قويّة في ضوء أحداث الانتفاضات العربية.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الإسكوا منشوراً بعنوان العجز في مقوّمات الحكم وعودة الصراع في منطقة الإسكوا، وحلّل المنشور العوامل التي تؤدي إلى استمرار دوامة الضعف في الحكم وعودة الصراع وتقويض التنمية في المنطقة، كما تناول الصلة بين التنمية والحكم والصراع من خلال مؤشرين غير مباشرين هما: وفيات الرضع، ونسبة السكان الحاصلين على تعليم ثانوي. وقد وجدت الدراسة أن التعليم والحكم السليم يحدّان من خطر عودة الصراع، في حين يُطيل الإحباط وضعف مقوّمات الحكم الفترة التي تكون فيها البلدان عرضة لخطر عودة الصراع.

التضامن مع فلسطين

إحياءً لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، نظّمت الإسكوا عدداً من الفعاليات الخاصة، وكان الهدف من هذه الفعاليات توعية الرأي العام بمعاناة الشعب الفلسطيني، والوسائل الممكنة لدعمه في نيل حقوقه، ودور الأمم المتحدة في ذلك. وبالشراكة مع عدد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية، نظمت الإسكوا مجموعة من المعارض، وأمسية شعرية، وعرض أفلام، وكلها ساهمت في إبراز الأوجه المختلفة في معاناة الشعب الفلسطيني. وحضر نحو 000 1 شخص الأنشطة المختلفة. وحظيت هذه الأنشطة بتغطية إعلامية واسعة، بحيث وصلت إلى نحو 4,5 مليون شخص بواسطة الصحافة المطبوعة والإلكترونية، و18 مروراً على التلفزيون ، ومرورين على الإذاعة خلال أوقات الذروة.

لبنان

في عام 2011، شجعت الإسكوا الحوار بين القطاعات حول وضع السياسات المعنية بالتنمية الوطنية المستدامة في لبنان، وبالتشارك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، انخرطت الإسكوا في مبادرات بناء القدرات مع الحكومة اللبنانية في إطار مشروع لتشجيع دمج مبادئ التنمية المستدامة في الإستراتيجيات الإنمائية. وضمن المشروع أصدرت الإسكوا منشوراً بعنوان استعراض وتقييم القدرة لتحقيق التنمية المستدامة في لبنان، وكان الهدف منه إبراز الإنجازات والتحديات الماثلة في تخطيط، وإعداد، وتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات الوطنية لتحقيق التكامل بين نهج التنمية وبناء السلام في السياق السياسي في لبنان. كما نظمت الإسكوا ورشة عمل تشاورية لأصحاب المصلحة حول تعزيز القدرة على استغلال مبادئ التنمية المستدامة في وضع السياسات الوطنية في لبنان (بيروت 6-7 أيلول/سبتمبر 2011)، وجمعت فيها جهات فاعلة من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، حيث تحاور المشاركون في سبل تحقيق التنمية المستدامة في لبنان.

الصراع وأقل البلدان نمواً

لبناء قدرة البلدان الأعضاء على فهم الديناميات الاجتماعية والاقتصادية، والمصادر والأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، وعواقب ضعف الحكم، انخرطت الإسكوا في أنشطة شملت: (أ) تحليل العواقب التي طالت التنمية بسبب الصراع والاحتلال؛ (ب) مراقبة تطورات الانتفاضات العربية ودراسة تداعياتها وآفاق التنمية المستقبلية؛ (جـ) تحليل ضعف الحكم في المنطقة وتحديد وتنفيذ خطط لبناء المؤسسات العامة وتحديث القطاع العام؛ (د) دراسة تداعيات التحديات العالمية الناشئة على البلدان المعرضة للخطر من أعضاء الإسكوا وعلى رأسها أقل البلدان نمواً. وقد نفّذت هذه الأنشطة بهدف تعزيز صمود البلدان الأعضاء في وجه الصراعات والأزمات الأخرى.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (اسطنبول، 9-13 أيار/مايو 2011)، حرصت الإسكوا على تضمين الإعلان الصادر عن المؤتمر فقرة عن الصراع وأقل البلدان نمواً. وبالتعاون مع البنك الدولي والحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، نظمت الإسكوا نشاطاً على هامش المؤتمر حول تقديم المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نمواً المتأثرة بالصراع: دور الحكم وبناء الدول. وفي هذا النشاط، قدّمت الإسكوا عرضاً عن الحكم السليم في أقل البلدان نمواً المتأثرة بالصراع: منظور إقليمي نحو نموذج جديد.

ورشات تدريبية في السودان

ضمن برنامج التعاون الفني في الإسكوا، نظّمت اللجنة برنامجين تدريبيين في السودان، وكان البرنامج الأول عن تصميم المشاريع وصياغتها، وشمل عنصراً يُعنى ببناء القدرات وأدى إلى مقترح مشروع كامل حول تعزيز وتحديث إنتاج الصمغ العربي في السودان (الخرطوم، 22-26 أيار/مايو، و1-6 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، حيث تمكن المشاركون من تطوير مهاراتهم في تصميم المشاريع وصياغتها. وسيختتم هذا المشروع في عام 2012.

وبالإضافة إلى ذلك، عقدت الإسكوا ورشة عمل تناولت حقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (الخرطوم، 9-13 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، كما ساهمت وزارة الخارجية السودانية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع لوزارة العدل في

تنظيم ورشة العمل لبناء قدرات المشاركين وتشجيع نقل المعرفة في مجال حقوق الإنسان في السودان.

بناء السلام وبناء القدرات في العراق

للتخفيف من أثر الصراع وتعزيز جهود بناء السلام في العراق، أجرت الإسكوا تقييماً وطنياً للمفاهيم والعوامل القائمة التي تهدد بناء الدولة، والمواطنة، واعتناق التسامح، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. وقد رُبط التقييم بمشروع تحديث القطاع العام، وجُربّ التقييم في أربع محافظات عراقية، وأجري المسح على أكثر من 600 شاب من خلال 16 مجموعة مناقشة. واستناداً إلى ذلك التقييم، تعكف الإسكوا حالياً على وضع خطة عمل وطنية لتُقدم إلى الجهات المعنية لتنفيذها.

وعلى المستوى الحكومي، شجعت الإسكوا بناء القدرات ونقل المعرفة لصالح مسؤولين من العراق، وقد أجريت جولتان دراسيتان لتشجيع الممارسات الفضلى في مجالي اللامركزية والحكم المحلي. وشملت الجولة الأولى عروضاً حول الخدمات التنفيذية العليا في كندا، وهيكلها الحكومي الفيدرالي، والحكم الذاتي للحكومات الأقاليمية ضمن نظام يتسم بدرجة عالية من المركزية (أوتاوا، 27-30 أيلول/سبتمبر 2011)، وحظي المشاركون بالفرصة للتفاعل مع المسؤولين الكنديين حول القضايا ذات الصلة. أمّا الجولة الثانية، فقد ركّزت على الممارسة الفضلى في مجال التخطيط بالمشاركة والإدارة المالية العامة والإدارة المالية لتحسين تقديم الخدمات (بيدمونتي وترينتو، إيطاليا 18-21 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، وتعرّف المسؤولون العراقيون على نموذج الحكم الإيطالي اللامركزي.

نظرة مستقبلية

لتسهيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، تهدف الإسكوا إلى تقوية الإدارة العامة وتشجيع اعتماد إجراءات الحكم السليم، والمساهمة في اتخاذ إجراءات أكثر فعالية للقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز المساواة الاجتماعية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي

للمجتمعات، وتمكين الشباب والمرأة للمساهمة في التنمية. وسيجري تصميم الإجراءات بغية معالجة الاحتياجات المؤسسية ومواجهة التحديات الماثلة أمام البلدان الأعضاء. وستتبع الإسكوا منهجية جديدة لوضع المقاييس تستند إلى تحليل السياسات والبرامج، كما أنّ إمكانية وقوع الصراع وانعدام الأمن يمكن أن تقل من خلال الارتقاء بالمساءلة في القطاع العام، واجتثاث مصادر انعدام المساواة الاجتماعية، وتحسين مستويات الحياة وسبل العيش للمواطنين كافة.

والنقص في التنمية، وانتشار الصراع وتداعياته الإقليمية، كلها أمور تقتضي نهجاً متعدد المسارات لوضع إستراتيجيات بناء السلام وتحقيق التنمية في مختلف أنحاء منطقة الإسكوا. فالصراعات تنشأ في مراحل محددة، والإسكوا مستعدة لمساعدة البلدان الأعضاء في كل مرحلة. لكن بناء القدرات والالتزام بالمشاريع على المستوى الوطني هما من المواضيع الرئيسية لبناء السلام، ودرء الصراع، كما أنّ الدعم من المنظمات الإقليمية يمكن أن يسهم في بناء القدرات اللازمة لإدارة الأزمات.

ومع تنوّع ظروف البلدان في منطقة الإسكوا، لا بد من اعتماد إجراءات تتناسب مع فرادة كل صراع وخصوصيته وطبيعة الآثار التي يحدثها. ولا يمكن أن تغفل الخطط الإنمائية هذه الخصوصيات وأن تتأخر في معالجة الأزمات إلى ما بعد نشوبها. فالأزمات المالية، وانعدام الأمن الغذائي، وشح المياه، والصراعات الناشئة المحلية أو الإقليمية، كلّها تزيد من جسامة التحديات الإقليمية في مجال التنمية.

ولتلبية احتياجات البلدان الأعضاء، ستواصل الإسكوا مراقبة وتحديد الاتجاهات التي قد تتسبب في تأجيج التوتر وانعدام الاستقرار في المنطقة، وسيجري إبلاغ البلدان الأعضاء بالمصادر المحتملة للتوتر ضمن آلية إنذار مبكر. وستوصي الإسكوا بإجراءات وقائية استباقية ممكنة، كما ستصمّم الإسكوا وتنفذ برامج عملية لمساعدة البلدان الأعضاء على تخفيف آثار الأزمات الجارية وتداعياتها. وأخيراً، ستنفذ الإسكوا أنشطة لبناء القدرات والاستفادة من النماذج الناجحة الإقليمية والدولية.

وفي ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة، وحالات الانتقال التي يمر فيها عدد من البلدان الأعضاء، ستواصل الإسكوا تقييم الاحتياجات والتحديات الناشئة، وتصمّم أنشطة لتلبيتها ومعالجتها.

تخطيط البرامج، والتعاون الفني

منذ أواخر عام 2010، تمر منطقة الإسكوا في مرحلة تحولاتٍ هائلة نتيجة لثورات اجتماعية، ويُتوقع أن تؤدّي الإسكوا دوراً حاسماً وفريداً في مساعدة حكومات المنطقة في استجابتها وتلبيتها لاحتياجات مواطنيها. وستساعد الإسكوا البلدان الأعضاء في معالجة الضعف الحالي في السياسات، وتعزيز قدرتها على معالجة الاختلالات بفاعلية، وستستخدم الإسكوا ولايتها في تنظيم الاجتماعات لتوفير ملتقى للبلدان الأعضاء لمناقشة القضايا الملحة وتبادل وجهات النظر في قضايا التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع في المنطقة.

وتضطلع شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني بمسؤولية تخطيط البرامج ووضع الميزانيات، ومراقبة البرامج وتقييمها، وإدارة التعاون الفني، والتنسيق بين الوكالات، وتطوير الشراكات. وضمن نهج الإدارة على أساس النتائج، تنسق الشعبة جميع الأنشطة العملية في مجموعة من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تلبية أولويات البلدان الأعضاء، وتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

الركائز الإستراتيجية

ستركز الإسكوا عملها على تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في المنطقة، ومن خلال الرؤية الجديدة التي اعتمدتها الإسكوا، ستركّز على ثلاث ركائز إستراتيجية هي: (1) النمو المنصف والاستدامة؛ (2) التكامل الإقليمي؛ (3) الحكم السليم والصمود. وستكون الركائز الإستراتيجية أساس العمل الذي سينفذ في اثني عشر مجالاً من المجالات ذات الأولوية، وثلاثة مجالات شاملة هي بناء الشراكات، وإدارة المعرفة، وتعميم منظور الجنسين. أما مجالات الأولوية المتفق عليها تحت كل ركيزة من الركائز الإستراتيجية فهي:

النمو المنصف والاستدامة: (1) الإنصاف، واحتواء الجميع، والتشغيل؛ (2) القدرة التنافسية لاقتصادات المعرفة؛ (3) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

التكامل الإقليمي: (4) إدارة المعرفة والتكنولوجيا؛ (5) البنية الأساسية المستدامة؛ (6) التنسيق في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (7) الأمن الغذائي، والمائي، والأمن في مجال الطاقة؛ (8) سياسات لتعميم منظور الجنسين.

الحكم الرشيد والصمود: (9) المشاركة والمواطنة؛ (10) التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للصراع والاحتلال؛ (11) التنمية المؤسسية؛ (12) الصمود أمام الأزمات الطبيعية والأزمات التي يتسبب بها الإنسان.

مرصد أداء الإسكوا

في عام 2011، أطلقت الإسكوا رسمياً مرصد أداء الإسكوا لتستفيد منه المنظمة بأسرها. وهذه الأداة الموجودة على الإنترنت أتاحت لجميع البرامج الفرعية للإسكوا الفرصة لإخضاع أداء البرامج والميزانيات لإدارة مشتركة، وكانت عنصراً مهماً جداً في تحسين أداء الإسكوا في فترة السنتين 2010-2011.

برنامج التعاون الفني

تدعم الإسكوا من خلال برنامج التعاون الفني جهود البلدان الأعضاء في صياغة السياسات، والبرامج، والإستراتيجيات الوطنية، والتنفيذ الفعّال لها بغية تحقيق تنمية بشرية مستدامة. ويعمل موظفو الإسكوا، ومستشاروها الإقليميون، وخبراؤها في الميدان في بلدانٍ عدة، حيث يقدمون مساعدة ملموسة وفورية، ويبدعون حلولاً عملية، ويدعمون السياسات والمبادرات التي تقودها الحكومات. ويشار إلى أنّ البرنامج يموّل من ثلاثة مصادر مختلفة لكنها مترابطة.

البرنامج العادي للتعاون الفني

البرنامج العادي للتعاون الفني هو جزء من الميزانية العادية للإسكوا، ويقدم التمويل لدعم تطوير قدرات البلدان الأعضاء وتعزيزها في صياغة وتنفيذ السياسات لتحقيق التنمية الاجتماعية

والاقتصادية المستدامة. وكثيراً ما يوصف البرنامج العادي للتعاون الفني بأنّه البعد العملي للبرنامج العادي للإسكوا لأنّه يفسح المجال لإجراء التطبيق الفني السريع والمرن والميداني للعمل المعياري والتحليلي. فعلى سبيل المثال، وحّدت الإسكوا في عام 2011 قواها مع الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة في الأردن والسودان والعراق لتكييف الأهداف الإنمائية للألفية حسب الخصوصيات المحلية في كل بلد، بحيث تتيح للشركاء في عملية التنمية تطوير خطط العمل والإسراع في تنفيذها نحو تحقيق هذه الأهداف.

حساب التنمية

حساب التنمية هو عبارة عن برنامج عالمي وضعته الأمانة العامة للأمم المتحدة لتعزيز قدرة البلدان النامية في مجالات الأولوية المحددة في خطة الأمم المتحدة للتنمية. وتشجع مشاريعُ حساب التنمية الالتزام الوطني والتعاون بين البلدان سواءً كان بين بلدان الجنوب، أم كان تعاوناً إقليمياً، أم على مستوى مجموعات البلدان ضمن المنطقة الواحدة، وكذلك التعاون بين هيئات الأمم المتحدة. وفي الأعوام التسعة الماضية، قادت الإسكوا 14 مشروعاً إقليمياً وعالمياً بقيمة 7,8 مليون دولار، وشاركت في أكثر من 22 مشروعاً لحساب التنمية في مختلف أنحاء العالم. ومشاريع حساب التنمية تسمح للبلدان الأعضاء في الإسكوا بالمشاركة في المبادرات الإقليمية والعالمية الجديدة والاستفادة منها. ومن الأمثلة على ذلك مشروع التحضير لتوجيهات التشريعات السيبرانية في عام 2011، هذه التوجيهات التي توفّر الإطار القانوني والتنظيمي للتشريعات المرتبطة بمجتمع المعلومات، وطُوِّرت استناداً إلى الممارسة الفضلى العالمية بالتشاور الوثيق مع البلدان الأعضاء، وهي توجّه العمل الاستشاري الفني المرتبط بوضع السياسات على المستوى الوطني.

الموارد من خارج الميزانية

تحشد الإسكوا موارد من خارج الميزانية لتمويل مشاريع خلاقة يشارك فيها المانحون، وتكون أساساً لشراكات مهمة لصالح المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك إطلاق مشاريع لإعداد تقريرين رئيسيين عن التكامل العربي والمنطقة العربية في عام 2025، وشراكة إستراتيجية مع الوكالة

السويدية للتعاون الإنمائي الدولي لتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وتداعياتها على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وفي عام 2011، نجحت الإسكوا في جمع نحو 4,2 مليون دولار لتنفيذ 11 برنامجاً ومشروعاً جديداً.

آلية التنسيق الإقليمي

التنسيق الإقليمي والتنسيق بين الوكالات هو خيار وضرورة على حد سواء. وبصفة الإسكوا الجهة المنظمة لآلية التنسيق الإقليمي، نظّمت اجتماعين في عام 2011، حضرهما ممثلون عن غالبية الهيئات التابعة للأمم المتحدة والعاملة في المنطقة وجامعة الدول العربية، وممثلون عن مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية. وفي الاجتماعين، التأم جمع جهات فاعلة للتركيز على مبادرات التنمية الإقليمية والمضي قدماً في التفكير الجماعي في القضايا ذات الأولوية، وتوليد أنشطة تعاونية في وقت يتطلب من جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف.

وآلية التنسيق الإقليمي هي فرصة التنسيق الإقليمي الأكثر تكاملاً، فهي مخصصة للمنطقة، وتضمن التعبير عن وجهات النظر الإقليمية حول الهواجس العالمية. وفي الاجتماع الأول لآلية التنسيق الإقليمي (1 حزيران/يونيو 2011) بدا واضحاً انشغال الهيئات الإقليمية بالانتقال إلى الديمقراطية، وبالطرق والسبل الكفيلة بالاستجابة الفورية والفعالة للأحداث المتسارعة، مع مراعاة الاحتياجات الناشئة لبلدان المنطقة، وهي تصارع بدرجات متفاوتة آثار التغيّر السياسي.

أمّا الاجتماع الثاني لآلية التنسيق الإقليمي (25–26 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، فقد ركّز على حدث قد يكون أهم مؤتمر عالمي للتنمية في هذا العقد، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20). وهذا المؤتمر سيعقد في صيف عام 2012، وسيرأسه نائب الأمين العام، وقد استعرض المشاركون في اجتماع آلية التنسيق الإقليمي الاستعدادات لمؤتمر ريو +20 في المنطقة العربية، واستشرفوا مواطن القوة والضعف في الموقف العربي، وقدّموا توصيات لضمان العمل بنهج متكامل لتشجيع التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وستتابع الاجتماعات الأخرى لآلية

التنسيق الإقليمي تنفيذ هذه القرارات الجماعية، وستقدم المزيد من المساهمات لبرنامج التنمية بعد مؤتمر ريو بحيث يراعي احتياجات المنطقة العربية وقدراتها.